

استراتيجية المالية العامة

للمدى المتوسط (٢٠٢٦/٢٠٢٧ حتى ٢٠٢٩/٢٠٣٠)

مقدمة

تستهدف الدولة المضي في جهودها لتطوير أداء الاقتصاد وضمان استقرار وتنافسية الاقتصاد المصري بالإضافة إلى جذب وتحفيز المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية بما ينعكس بشكل إيجابي على مستويات معيشة المواطنين، وتقوم وزارة المالية وبالتنسيق مع كافة الوزارات المعنية بالعمل على استمرار تطوير إدارة المالية العامة وتعزيز حوكمة وفاعلية السياسة المالية وتحسين الربط والتفاعل بين كافة السياسات الاقتصادية بما ينعكس على إحداث نقلة في النشاط الاقتصادي والخدمات العامة.

ويأتي تقرير إستراتيجية المالية العامة تفعيلاً للقانون الموحد للمالية العامة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ وتعديلاته بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤، أنه وفقاً للمادة (١٦) من القانون وكذلك المواد رقم (١٠-١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد، حيث تلتزم وزارة المالية باقتراح توجهات السياسة المالية العامة للدولة من خلال إعداد استراتيجية يتم تحديثها بشكل سنوي في ضوء المستجدات الاقتصادية، بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر استراتيجية المالية العامة في نسختها الحالية الإصدار الأول للتقرير والذي يعد أساس لإعداد موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ والإطار الموزني متوسط المدى، ويستعرض أولويات ومستهدفات السياسة المالية التي يتم تبنيها على المدى المتوسط (أربعة سنوات: سنة الموازنة وثلاثة سنوات تالية)، ويوضح الإطار المالي والاقتصادي وتقديرات المالية العامة للدولة بما يحقق أولويات السياسة المالية في الحفاظ على الاستقرار المالي ودفع نمو النشاط الاقتصادي ووضع مؤشرات الدين وخدمته على مسار نزولي يضمن الاستدامة المالية، ومع التوسع في تطوير كفاءة الخدمات الأساسية وبرامج الحماية الاجتماعية التي ترفع جودة حياة المواطنين. وتتكامل استراتيجية المالية العامة مع التقارير الاقتصادية الأخرى التي أصدرتها الحكومة والتي تعبر عن رؤيتها وتوجهاتها وسياساتها وبرامج عملها على المدى المتوسط، كما يمثل البيان المالي التمهيدي للموازنة العامة للدولة.

ملخص تنفيذي

يمر الاقتصاد المصري بمرحلة تحول مهمة وضرورية، من أجل الوصول إلى اقتصاد عصري أكثر تنافسية، قادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وبما يسمح بإيجاد نقلة نوعية في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وجهود دفع ورفع مستويات التنمية البشرية، وضمان وجود وصلابة في تحمل الصدمات الاقتصادية، ويأتي ذلك مدعوماً باستراتيجية مالية تم تبنيها، وتتمحور حول أربع مستهدفات رئيسية متوازنة وقابلة للتحقيق، وهي:

1) شراكة جديدة مع مجتمع الأعمال لإعادة الثقة وتحسين الخدمات ووضوح الرؤية واليقين.

2) سياسة مالية متوازنة ودفع النمو والنشاط الاقتصادي (التوازن بين دفع النمو وتنافسية الاقتصاد المصري والحفاظ على الانضباط المالي).

3) استراتيجية متكاملة لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة بشكل مؤثر وقوي.

4) خلق حيز مالي كافٍ لوجه لتعزيز جهود الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية.

وتستهدف السياسة المالية البناء على النتائج الإيجابية التي تحققت خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وما يتم تنفيذه خلال العام الجاري، حيث أسفرت الإصلاحات المالية والهيكلية المنفذة خلال الفترة الماضية في تحسن كبير في أغلب المؤشرات المالية والاقتصادية، نتج عنها تحقيق فائض أولى في الموازنة العامة للدولة يبلغ ٣,٥٪ من الناتج المحلي نتيجة تحقيق نمواً قياسيًّا بنسبة ٣٥٪ في الإيرادات الضريبية وبدون فرض أعباء إضافية على المواطن أو مجتمع الأعمال، مع انضباط مالي وزيادة فاعلية المصروفات العامة، كما صاحب ذلك ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي إلى ٤,٤٪ مقابل ٢,٤٪ فقط في العام السابق، ومع زيادة في الاستثمارات الخاصة بنسبة ٧٣٪ وزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ١٠٪، وزيادة في الصادرات غير البترولية بنحو ٢٩٪، بالإضافة إلى انخفاض معدلات التضخم إلى نحو ١٢٪ خلال نوفمبر ٢٠٢٥ وارتفاع كبير في حجم الاحتياطي بالنقد الأجنبي والأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي.

ويأتي **خفض مؤشرات دين أجهزة الموازنة** وأعباء خدمته بشكل كبير ومؤثر كأحد الأهداف الرئيسية على المدى المتوسط، فبعد القدرة علي خفض مؤشرات دين أجهزة الموازنة من نحو ٩٦٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٣ إلى نحو ٨٤٪ من الناتج في يونيو ٢٠٢٥ أي انخفاض بنحو ١٢ نقاط مئوية من الناتج المحلي في عامين فقط، وكذلك خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بمقدار ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة، فتستهدف وزارة المالية استمرار الاتجاه النزولي لمؤشرات دين أجهزة الموازنة لتبلغ أقل من ٧٠٪ من الناتج بحلول عام ٢٠٣٠. ويتحقق ذلك من خلال استمرار تحقيق فائض أولى في الموازنة العامة سنوياً والعمل علي تنمية موارد الموازنة خاصة الضرائب بشكل داعم للنمو المستدام والاستفادة من تراجع أسعار الفائدة واستخدام أي عوائد استثنائية من برنامج التخارج وبيع الأصول لخفض رصيد دين أجهزة الموازنة، وتطبيق صفقات لمبادلة الديون بالاستثمارات، وإجراءات إضافية أخرى بغرض تكاتف الدولة نحو تحقيق هدف خفض الدين، وكذلك الاستمرار في تطوير إدارة دين أجهزة الموازنة من خلال تنويع الأدوات وقاعدة المستثمرين وتطويل آجال دين أجهزة الموازنة العامة بما يحقق وفر في تكلفة التمويل وتقليل الأعباء والمخاطر. وسوف تصدر وزارة المالية استراتيجية إدارة دين أجهزة الموازنة على المدى المتوسط لتوضيح التوجهات في هذا الشأن.

وفي إطار استمرار الضبط المالي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وخفض الاحتياجات التمويلية للدولة سيتم الحفاظ على وتيرة الإصلاحات المالية والهيكلية والعمل على تحقيق فائض أولى خلال العام الجاري ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع استمرار جهود دفع نمو المسار الاقتصادي وكذلك زيادة مستويات الانفاق الاجتماعي والتنمية البشرية. وسوف يسهم الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة ارتباطاً بانخفاض معدلات التضخم في حدوث تراجع مستمر في عجز الموازنة الكلي لينخفض من ٧,٢٪ من الناتج في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى نحو ٤,٩٪ من الناتج في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

ولتحقيق تلك المستهدفات، سيتم الاعتماد على **تنمية الإيرادات العامة** مع نمو المصروفات الأولية (بدون مصروفات الفوائد) كنسبة للناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. ومن المستهدف زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة حوالى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً خلال العامين الجارى والقادم ليبلغ حجم الإيرادات الضريبية نحو ١٤,٤٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وأن ترتفع إلى نحو ١٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠ وهو معدل يقارب الحد الأدنى المتعارف عليه في الأسواق الناشئة. ولتحقيق الزيادة في الإيرادات الضريبية سيتم الاستمرار في تطبيق حزم الإصلاحات والتسهيلات الضريبية لتوسيع

القاعدة الضريبية مع السعى إلى تطبيق الاجراءات ذات الأثر الاقل والمحدود على معدلات التضخم مثلما حدث خلال العام الماضي. وتعمل وزارة المالية في الوقت الحالي على الانتهاء من وثيقة السياسات الضريبية على المدى المتوسط بما يحقق وضوح لرؤية وتوجهات وزارة المالية نحو السياسة الضريبية وبما يضمن الاستقرار والقدرة على التوقع من جانب الممولين وقطاع الأعمال. كما تستهدف الحكومة تنمية الإيرادات غير الضريبية من خلال تدعيم مفهوم وحدة الموازنة من خلال زيادة الفوائض المحولة من الهيئات والشركات المملوكة للدولة الي الخزانة العامة وبهدف دعم قدرة الدولة في تخصيص الموارد لأولويات الإنفاق بأدوات متعددة ومختلفة تحقق هذه الأهداف.

أما على جانب المصروفات، من المتوقع انخفاض مدفوعات الفوائد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كنتيجة لإستمرار السيطرة على معدلات دين أجهزة الموازنة وتراجع أسعار الفائدة مع انحسار معدلات التضخم. وسوف تعطي الحكومة أولوية للإنفاق على الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية، ومع مساندة القطاعات المختلفة لتطوير الخدمات الأساسية للمواطنين والإنفاق التنموي بما ينعكس على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل ملموس.

وسوف تتيح الإصلاحات الهيكلية، والتسهيلات الضريبية المستمرة في إطار من الشراكة مع مجتمع الأعمال، والسياسات المحفزة التي تقوم بها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، والمبادرات المساندة للتصدير والقطاعات المستهدفة، والتوسع في مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص، واستغلال اتفاقيات التجارة القائمة مع شركائنا الرئيسيين، والاستفادة من البنية التحتية التي تم بناؤها خلال السنوات الماضية، فرصاً متزايدة لرفع معدلات النمو إلى نحو ٥-٦٪ على الأقل في المدى المتوسط مدفوعاً بالاستثمارات الخاصة ونمو الصادرات غير البترولية، وتوفير فرص تشغيلية متزايدة قادرة على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، ومع استمرار التحكم في مستويات الأسعار من خلال خفض معدلات التضخم إلى المعدلات المستهدفة، مع انخفاض تدريجي متوقع في متوسط أسعار الفائدة للإصدارات الجديدة من الأذون والسندات.

وفيما يلي جدول بأهم المؤشرات المالية على المدى المتوسط: -

(% الي الناتج المحلي)

البند	٢٠٢٣/٢٠٢٤ *	٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠٢٥/٢٠٢٦	٢٠٢٦/٢٠٢٧	٢٠٢٧/٢٠٢٨	٢٠٢٨/٢٠٢٩	٢٠٢٩/٢٠٣٠
	فعلي	تقديري					
الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي (%)	٪١٤,٦	٪١٤,٨	٪١٥,٢	٪١٦,٥	٪١٦,٩	٪١٧,٣	٪١٧,٤
الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي (%)	٪١١,٧	٪١٢,٣	٪١٣,٤	٪١٤,٤	٪١٤,٧	٪١٥,٠	٪١٥,٢
المصروفات العامة كنسبة من الناتج المحلي (%)	٪٢٢,٠	٪٢١,٩	٪٢١,٩	٪٢٠,٧	٪٢٠,٩	٪٢١,٢	٪٢١,٤
العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي (%)	٪٧,٣	٪٧,٢	٪٧,٠	٪٤,٩	٪٤,٩	٪٤,٩	٪٤,٩
دين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلي)	٪٨٩,٤	٪٨٣,٨	٪٨١,٨	٪٧٨,١	٪٧٥,٢	٪٧٢,٢	٪٦٩,٩

المصدر: وزارة المالية

*فعليات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لا تشمل حصيلة وزارة المالية من صفقة رأس الحكمة

قائمة المحتويات

١	مقدمة
٢	ملخص تنفيذي
٢٠٢٥/٢٠٢٤	الفصل الأول: أداء الاقتصاد الكلي والمالية العامة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤
٧	أولاً: الاقتصاد العالمي
٩	ثانياً: أداء الاقتصاد المحلي
١٣	ثالثاً: أداء المالية العامة
١٧	الفصل الثاني: افتراضات الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط
١٩	جدول الافتراضات الاقتصادية الرئيسية على المدى المتوسط (%)
٢٠	الفصل الثالث: أهم التوجهات والإصلاحات المالية العامة على المدى المتوسط
٢٠	أولاً: أولويات وتوجهات الاستراتيجية المالية على المدى المتوسط
٢١	ثانياً: الإجراءات الإصلاحية المتبعة لتحقيق تلك الأولويات
٢١	١. شراكة جديدة مع قطاع الأعمال
٣٤	٢. التوازن بين الاستقرار المالي ومعدلات النمو الاقتصادي
٤٠	٣. خفض دين أجهزة الموازنة وأعباءه
٤٤	٤. الحماية والخدمات الاجتماعية
٤٨	الفصل الخامس: إدارة المخاطر المالية على المدى المتوسط

الفصل الأول: أداء الاقتصاد الكلي والمالية العامة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

أولاً: الاقتصاد العالمي

شهد نمو الاقتصاد العالمي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تباطؤاً نسبياً مقارنة بالعام السابق، حيث تراوحت توقعات المؤسسات الدولية للنمو العالمي للعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بين ٢,٣٪ إلى ٣٪. وسجلت تقديرات صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنحو ٣٪، بينما توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢,٩٪، في حين قدّر البنك الدولي النسبة الأدنى عند ٢,٣٪، مع استمرار قوة الأداء في بعض الاقتصادات الناشئة وعدد من الدول الإفريقية.

وقد كان لهذا الانخفاض عوامل عديدة، ومن أبرزها التغيرات في السياسات التجارية (بمعنى أدق اتباع سياسات تجارية حمائية) وارتفاع الرسوم الجمركية وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أضعفت حركة التجارة العالمية، إلى جانب الاضطرابات الجيوسياسية التي زادت من حالة عدم اليقين في الأسواق الاقتصادية والمالية.

كما استقر الدين العالمي عند مستوى مرتفع خلال ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يقدر بنحو ٢٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ليصل إلى ٢٥١ تريليون دولار، وفقاً لأحدث بيانات صندوق النقد الدولي، حيث تراجع الدين إلى أقل من ١٤٣٪ وهو أدنى مستوى منذ ٢٠١٥، بينما ارتفع الدين العام إلى نحو ٩٣٪، مع وجود تباين واسع بين الدول المتقدمة والدول الناشئة.

وعلى الرغم من التراجع التدريجي لمستويات التضخم، إلا أنها لا تزال مرتفعة نسبياً، إذ توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تبلغ ٤,٢٪ في الاقتصادات المتقدمة عام ٢٠٢٥، وهو ما يحد من قدرة السياسات النقدية والمالية على دعم النمو. وما زالت بعض الدول الكبرى تتبع سياسات نقدية تستهدف خفض أسعار الفائدة كالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في ظل التراجع الذي يشهده سوق العمل الأمريكي، وتباطؤ في النمو، وتضخماً لا يزال أعلى من الهدف المحدد. ومن المتوقع أن يواصل الفيدرالي الأمريكي خفض التدرجي لسعر الفائدة خلال الفترة المقبلة، في محاولة لخفض تكاليف الاقتراض، والذي سينعكس بالإيجاب على الدول النامية، ومن بينها مصر، حيث سيسهم في تقليل تكاليف خدمة الدين وخفض تكلفة التمويل الحكومي.

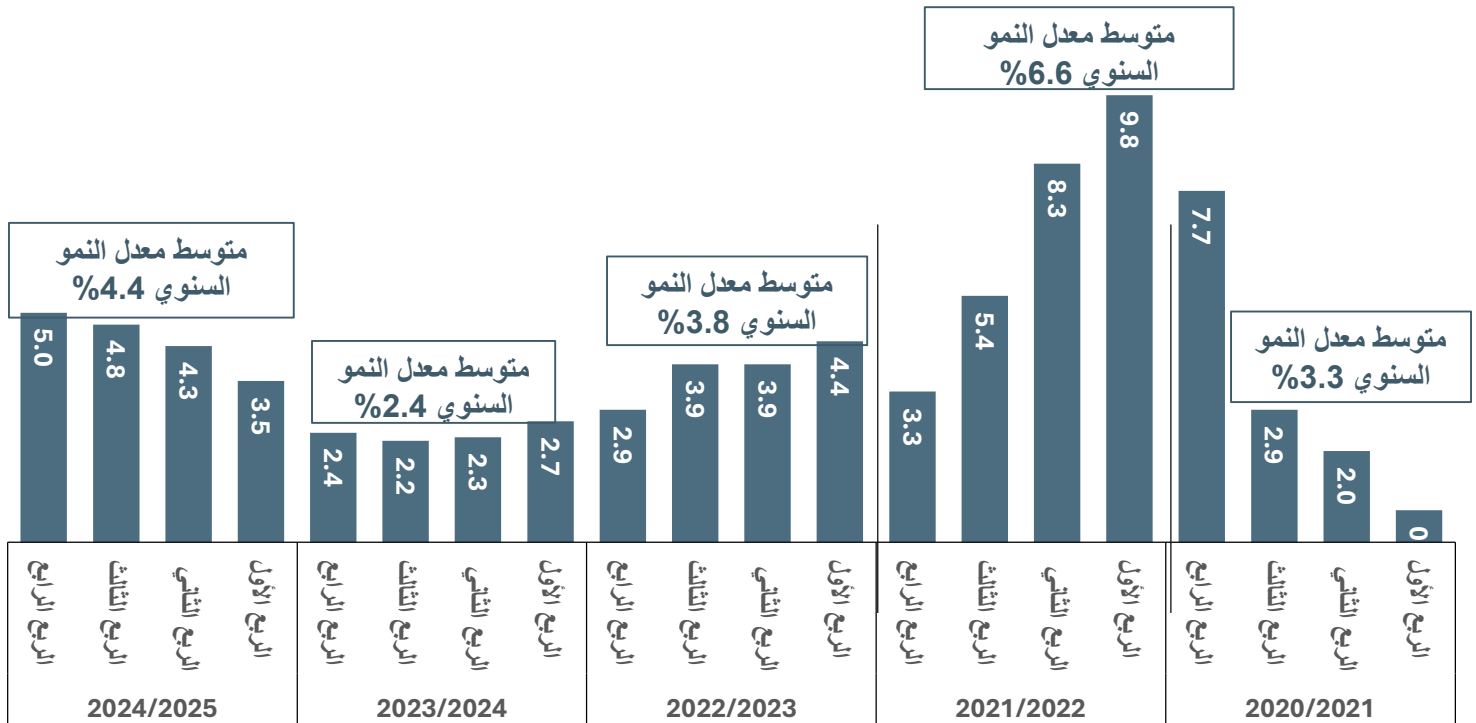
أما بالنسبة إلى أسعار السلع العالمية، تشير التقديرات، حسب تقرير صندوق النقد الدولي، أن أسعار النفط ستنتج إلى التراجع التدريجي خلال الفترة المقبلة، حيث يُتوقع أن ينخفض متوسط سعر البرميل من نحو ٦٨ دولاراً في العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى نحو ٦٤ دولاراً في ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مدفوعاً بزيادة الإمدادات من دول "أوبك+" ومن خارجها، في ظل ضعف نسبي في معدلات نمو الطلب العالمي. ورغم التقلبات التي شهدتها الأسواق نتيجة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فإن الارتفاعات السعرية الأخيرة ارتبطت بعوامل المخاطر وليس بتعطل فعلي في الإمدادات، وهو ما جعل الأسعار تعود سريعاً إلى مسارها النزولي.

كما تلقي التطورات الجيوسياسية بظلالها على الأداء الاقتصادي، فبجانب الحروب التي مرت بها المنطقة والتي كانت لها تأثيرات عديدة أهمها التأثير على إيرادات قناة السويس فإن الفترة القادمة قد تتيح فرصاً متزايدة مع عودة الهدوء والسلام إلى المنطقة.

ثانياً: أداء الاقتصاد المحلي

شهد الاقتصاد المصري في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تعافياً ملموساً مدعوماً بنمو ملحوظ في القطاعات الداعمة للتصدير، وعلى رأسها الصناعات التحويلية غير البترولية والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رغم استمرار تراجع عائدات قناة السويس نتيجة التوترات الجيوسياسية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً حقيقياً بلغ ٤,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، متجاوزاً النمو المستهدف البالغ ٤,٢٪، وهو النمو الأعلى خلال الثلاث سنوات المالية السابقة. وقد شهد الربع الرابع نمواً بلغ ٥,٠٪، مقارنة بمعدل نمو سنوي ٢,٤٪ في العام المالي السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

معدلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

كان لقطاع الصناعات التحويلية غير البترولية المساهمة الأكبر في نمو الناتج المحلي بحوالي ١,٦٨ نقطة مئوية، بمعدل نمو سنوي حوالى ١٤,٧٪ بعد أن سجل انكماشاً في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ٥,٢٪. وذلك نتيجة للسياسات المالية والنقدية الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلى بجانب الإصلاحات الهيكلية المنفذة على مستوى الحكومة ومنها مبادرة التسهيلات الضريبية والإصلاحات الجمركية والتجارة الدولية وتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى المبادرات الحكومية المحددة مثل دعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمبادرات القطاعية مثل مبادرات السياحة ورفع الأعباء التصديرية وصناعة السيارات.

كما شهد قطاع السياحة (المطاعم والفنادق) نمواً بنحو ١٧,٣٪ وهو القطاع الأعلى نمواً خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مدعوم بإصلاح المناخ السياحي والاستثمارات التي قامت بها الحكومة فى هذا الشأن، ثم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنمو بلغ ١٣,٨٪، مدعوماً بإطلاق شبكة الجيل الخامس وتعزيز تطبيق استراتيجية مصر الرقمية.

وقد لعبت **استثمارات القطاع الخاص** دوراً محورياً في دعم النمو، من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات الهيكلية أهمها حوكمة الاستثمارات العامة ووضع سقف للاستثمارات العامة وتعزيز دور القطاع الخاص. حيث استحوذ الاستثمار الخاص (متضمناً المخزون) على ٥٦,٧٪ من اجمالي الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بعد ان كان مستحوذاً على ٤٨,٨٪ فقط خلال العام المالي السابق وهو أعلى مستوى له خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس جهود الدولة لإفساح المجال أمام القطاع الخاص من خلال ترشيد الاستثمارات العامة ومنح العديد من الحوافز والتسهيلات لتهيئة المناخ الاستثماري وتسارع الإصلاحات الهيكلية.

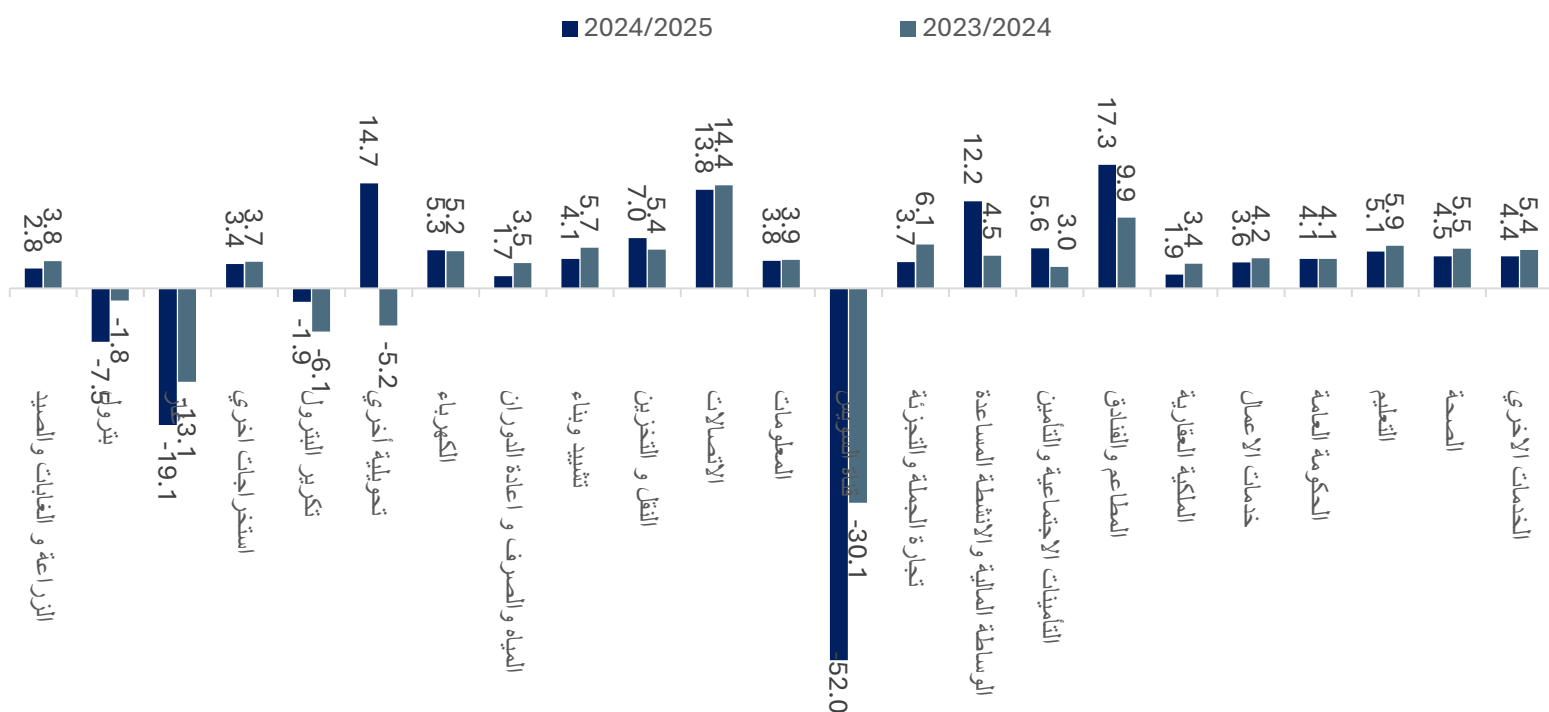
وجاء الأداء الإيجابي والملحوظ للقطاع الخاص متسقاً مع نتائج مؤشر مديري المشتريات، حيث ارتفع المؤشر خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٥ إلى أعلى مستوى له في آخر خمس سنوات، مسجلاً ٥١,١ نقطة. ويعكس هذا الاتساق تحسناً ملموساً في أداء القطاع الخاص غير النفطي، بما يشير إلى دخول النشاط الاقتصادي مرحلة توسع ملحوظ. وكان ارتفاع المؤشر الرئيسي مدفوعاً بنمو واضح في مؤشرات الفرعية وبالأخص في الإنتاج والطلبات الجديدة وطلبات التصدير الجديدة، عبر قطاعات التصنيع والإنشاءات والخدمات، مما يعكس تعافياً

أكثر استدامة في الطلب المحلي والخارجي. كما أسهم تباطؤ الضغوط التضخمية، وتحسن كفاءة سلاسل الإمداد، واستقرار مستويات التوظيف في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز قدرة الشركات على الاستجابة للطلب المتزايد، بما يدعم توقعات استمرار التحسن والنمو التدريجي خلال الفترة المقبلة في إطار السياسة المالية متوسطة الأجل.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، سجلت الصادرات بالأسعار الثابتة نمواً ملحوظاً، لترتفع إلى ١,٧ تريليون جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بنمو سنوي حوالى ٢٣,٧٪، في حين ارتفعت الواردات لتصل إلى ٢,٣ تريليون جنيه بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٩,٢٪.

معدلات نمو الأنشطة الاقتصادية (%)

٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٣/٢٠٢٤



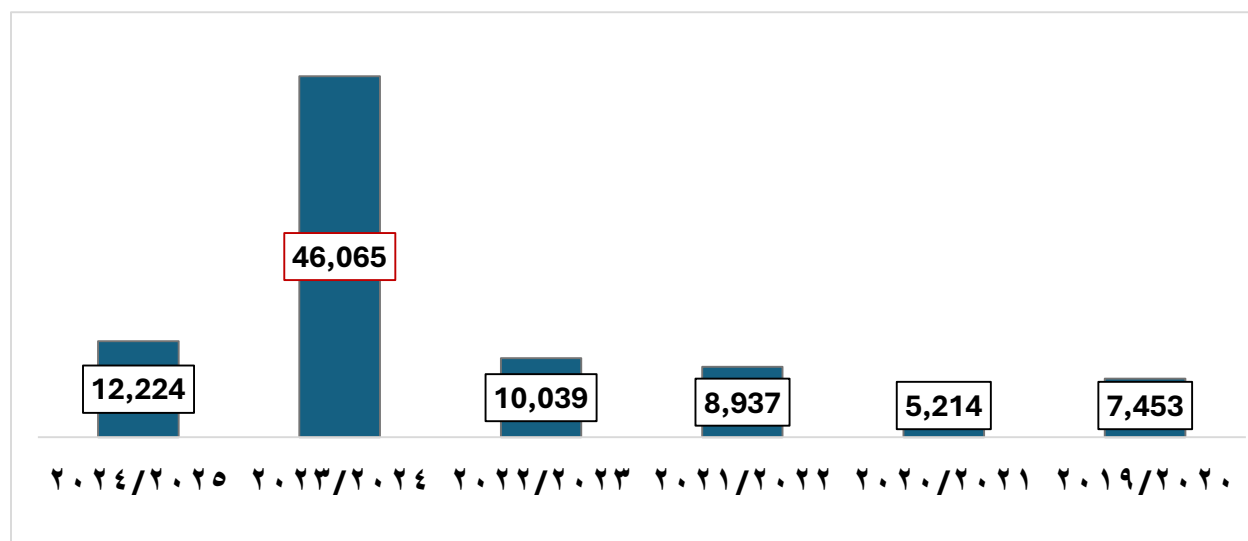
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

وعلى الصعيد الخارجي، تحسن عجز الحساب الجاري بنسبة ٢٥,٩٪ ليبلغ ١٥,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقابل ١٧,١ مليار دولار عن نفس الفترة من العام المالي السابق، مدعوماً بارتفاع

تحويلات العاملين بنسبة ٨٢,٧٪ (بزيادة تقارب ١٢ مليار دولار) وزيادة عائدات السياحة بنسبة ١٥,٤٪، واستقرار سوق النقد الأجنبي وزيادة عائدات السياحة.

كما ارتفعت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ١٢,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل ١١,١ مليار دولار (بعد استثناء عائدات رأس الحكمة)، بما يعكس الثقة المتنامية في الاقتصاد المصري.

صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار)



* الاستثمار المباشر للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بدون صفقة رأس الحكمة يمثل ١١,١ مليار دولار.

المصدر: البنك المركزي المصري

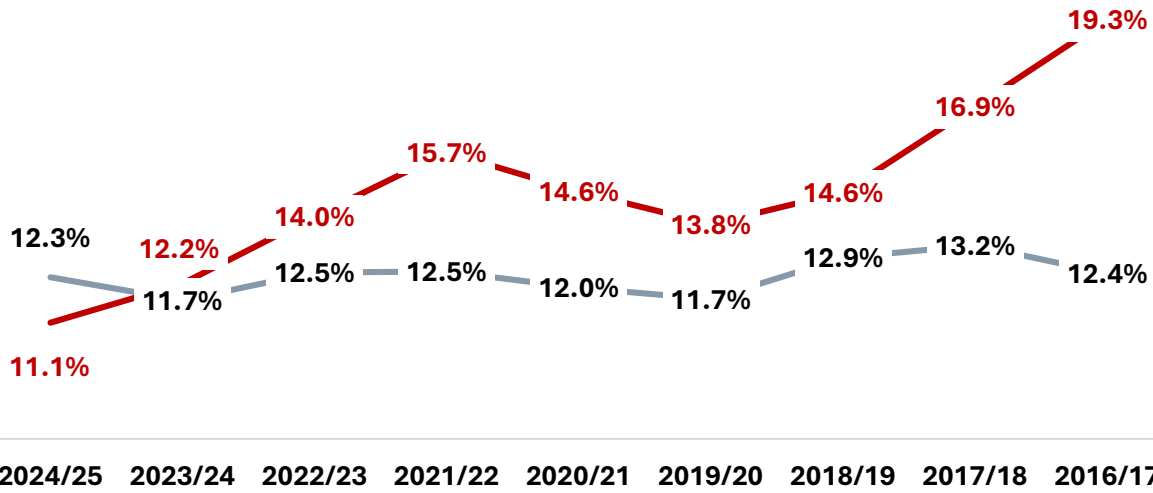
وتزامن ذلك مع تراجع التضخم السنوي للحضر من ٢٥,٥٪ في نوفمبر ٢٠٢٤ إلى ١٢,٣٪ في نوفمبر ٢٠٢٥، وانخفاض التضخم الأساسي من ٢٣,٧٪ في نوفمبر ٢٠٢٤ إلى ١٢,٥٪ في نوفمبر ٢٠٢٥.

ثالثاً: أداء المالية العامة

شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أعلى قيمة فائض أولي وصلت إلى نحو ٦٢٩ مليار جنيه أى ما يعادل ٣,٥٪ من الناتج المحلي مقارنة بفائض أولي قدره ٣٥٠ مليار جنيه في العام المالي السابق أو ما يعادل ٢,٥٪ من الناتج بدون صفقة رأس الحكمة (محققاً معدل نمو قدره ٨٠٪ سنوياً)، وانخفض العجز الكلي الي ٧,٢٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ٧,٣٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي السابق، وتجدر الإشارة الي أنه لم تكن هناك إيرادات استثنائية خلال العام مثلما حدث في العام المالي السابق. وتحققت هذه النتائج بالرغم من تعرض الموازنة لبعض الصدمات الخارجية المؤثرة مثل انخفاض إيرادات قناة السويس بشكل كبير مقارنة بالمستهدف بنحو ٦٠٪، والتي تمثل خسائر للموازنة العامة تصل إلى ١٤٥ مليار جنيه مقارنة بما كان مدرج بالموازنة. وكذلك تدهور صافي علاقة الخزانة مع قطاع البترول بشكل كبير فى إطار السداد المعجل لمستحقات قطاع البترول وقطاع الكهرباء الخاصة بأجهزة الموازنة لمساعدة قطاع البترول وغيرها من الجهات على مواجهة التزاماته الكبيرة، بتكلفة إضافية تصل إلى ١٤٠ مليار جنيه. وتحقق كل ذلك من خلال نمو الإيرادات الضريبية بشكل سنوي بلغ نحو ٣٥٪ وهو أعلى معدل نمو سنوي تم تحقيقه منذ سنوات علماً أن تلك الزيادة محققة بدون خلق أعباء ضريبية إضافية على المواطنين أو مجتمع الأعمال. وتأتي تلك النتائج الإيجابية على جانب الإيرادات الضريبية في ضوء نمو كافة أنواع الضرائب بشكل متكامل كما أن نمو الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٠,٦٪ كان مدفوعاً بنمو الإيرادات الضريبية غير السيادية (زيادة بنحو ٠,٤٪ من الناتج المحلي) مما يوضح عودة النشاط الاقتصادي وجني ثمار حزمة التسهيلات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى تحسن الإدارة الضريبية والاستفادة من الإصلاحات فى التحول الرقمى. وذلك بالإضافة إلى التحكم في نمو المصروفات الأولية لتكون أكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية، وينعكس ذلك في الرسم البياني أدناه، حيث انه لأول مرة، تجاوزت نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج نسبة المصروفات الأولية.

تطور الإيرادات الضريبية والمصروفات الأولية كنسبة من الناتج

المصروفات الأولية — الإيرادات الضريبية



أما على جانب الإنفاق العام، فقد نجحت السياسة المالية في تحقيق التوازن بين تدبير احتياجات الجهات الموازنة وعدم الانحراف عن مستهدفات المصروفات الأولية للحفاظ على المستهدفات المالية، وكانت هناك أولوية للإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم وبرامج الدعم والحماية الاجتماعية حيث تمت الاستفادة من الحيز المالي المحقق والتي أدت إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق على قطاع الصحة (وظيفي^١) لجهات الموازنة العامة بنسبة ٢٢,٧% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ليصل إلى ٢٣٤ مليار جنيه وتم التركيز على توجيه مخصصات لعلاج أكثر من ٨٠ ألف حالة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وبتخصيص نحو ١٥ مليار جنيه لعلاج المواطنين على نفقة الدولة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمعدل نمو يبلغ نحو ١٣٪ بالإضافة إلى تحمل الخزانة العامة اشتراكات غير القادرين بالتأمين الصحي الشامل نحو ٢,٣ مليار جنيه في نطاق محافظات بورسعيد، الأقصر، الإسماعيلية، جنوب سيناء. أما على جانب قطاع التعليم (وظيفي^٢) لجهات الموازنة العامة، ارتفع إجمالي الإنفاق على القطاع بنسبة ٢٠,٣% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ليصل إلى ٣١٩ مليار جنيه حيث حرصت وزارة المالية على دعم وتطوير التعليم من خلال تحسين منظومة طباعة الكتب المدرسية،

^١ وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المذكورة أعلاه هي وفقاً للتقسيم الوظيفي لأجهزة الموازنة العامة فقط، ولا تشمل الإنفاق الذي يتم من خلال الهيئات الاقتصادية والجهات الأخرى وكذلك الأعباء المالية المترتبة على هذا الإنفاق وفقاً لمفهوم الاستحقاق الدستوري.
^٢ Ibid. - نفس الإشارة.

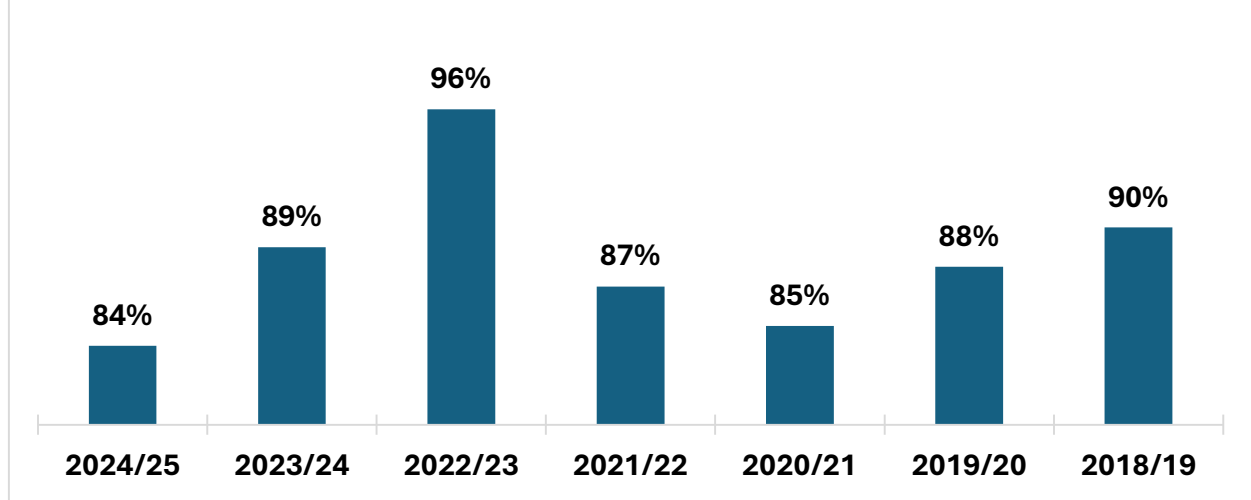
وتمت الموافقة على تعزيز بند حافظ تطوير التعليم قبل الجامعي بموازنات مديريات التربية والتعليم للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه، وقامت وزارة المالية بدور محوري في تعزيز برامج التغذية المدرسية خلال السنوات الأخيرة وزيادة المخصصات المالية الموجهة لتوفير وجبات غذائية متكاملة للتلاميذ بما يساهم في مكافحة سوء التغذية ورفع معدلات التركيز والتحصيل الدراسي. وتجدر الإشارة الي أن البيانات المذكورة أعلاه هي وفقاً للتقسيم الوظيفي لأجهزة الموازنة العامة فقط، ولا تشمل الانفاق الذي يتم من خلال الهيئات الاقتصادية والجهات الأخرى وكذلك الأعباء المالية المترتبة علي هذا الانفاق وفقاً لمفهوم الاستحقاق الدستوري.

فيما يخص توسيع شبكة الحماية الاجتماعية، تم إقرار حزمة حماية إجتماعية استهدفت الفئات الأولى بالرعاية وبدون حدوث أثار تضخمية، ومن أهم مكونات تلك الحزمة التي بدأ تطبيقها في بداية شهر مارس ٢٠٢٥:

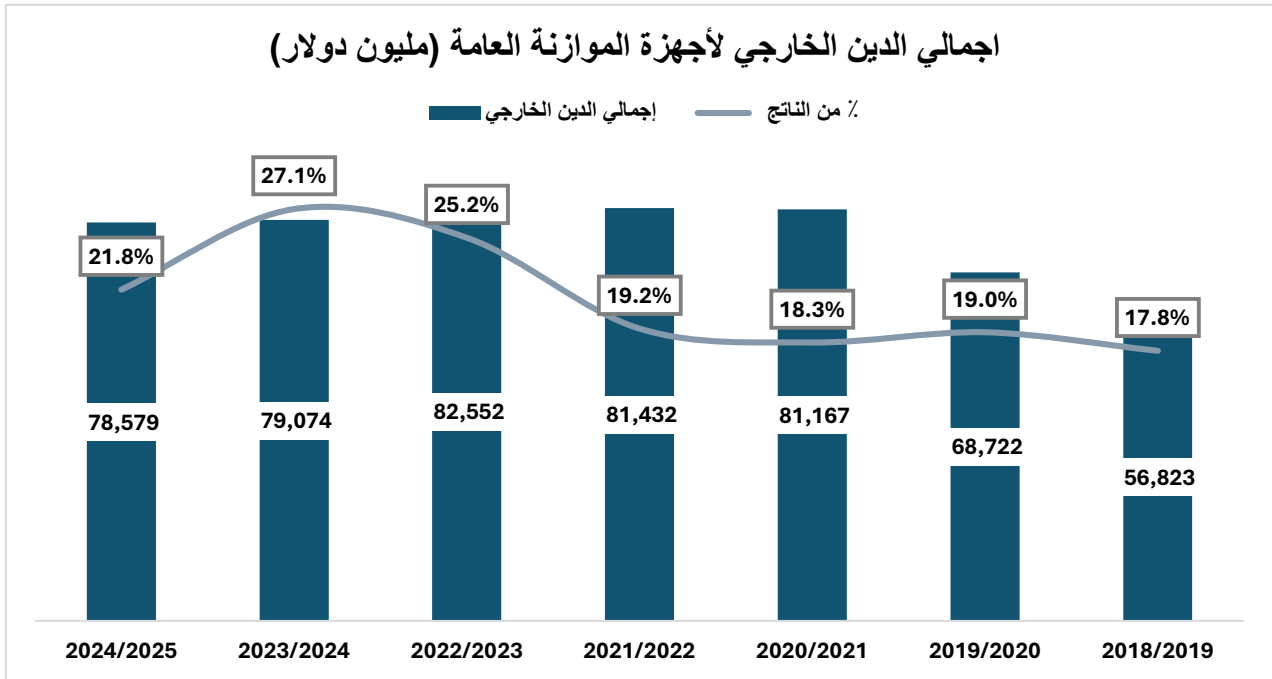
- تقديم دعم إضافي لبعض الأسر المقيدة على البطاقات التموينية خلال رمضان وعيد الفطر،
- زيادة الدعم المقدم لأسر برنامج تكافل وكرامة بنحو ٢٥٪ (يستفيد منها نحو ٥,٣ مليون أسرة)
- توفير الدعم اللازم للسلع التموينية ومساندة مزارعي القمح والقطن،
- تقديم دعم للعلاج على نفقة الدولة للحالات الحرجة وقوائم الإنتظار،
- مساندة العمالة غير المنتظمة من خلال زيادة المنحة المقررة،
- مساندة برامج التمكين الإقتصادي من خلال تمويل أنشطة وإقراض موجه للأسر الأقل دخلاً،
- رفع الحد الأدنى للأجور ليصل الي ٧٠٠٠ جنيه اعتباراً من يوليو ٢٠٢٥.

وبجانب النتائج الإيجابية على جانب الإيرادات والمصروفات العامة والنجاح الملحوظ في الحفاظ على المستهدفات المالية، تم خفض دين أجهزة الموازنة خلال العامين الماضيين كنسبة من الناتج المحلي بنحو ١٢٪ حيث وصل الي ٨٤٪ في يونيو ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٩٦٪ في يونيو ٢٠٢٣، وهو ما بعد أحد أهم أولويات السياسة المالية، وجاءت تلك النتائج بالرغم من ارتفاع معدلات الدين كنسبة من الناتج المحلي في الاقتصادات الناشئة بنحو ٦٪ من الناتج، وذلك بالإضافة الي خفض الدين الخارجي لأجهزة الموارد خلال العامين الماضيين بـ ٤ مليار دولار.

إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة (نسبة للناتج)



اجمالي الدين الخارجي لأجهزة الموازنة العامة (مليون دولار)



الفصل الثاني: افتراضات الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط

تعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما أن برنامج عمل الحكومة يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلاً عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة^٣.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية، بما يتسق مع إعادة تعريف دور الدولة كمُنظم ومُمكن للنشاط الاقتصادي. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية^٤. بالإضافة إلى العمل على مساندة وتحفيز الأنشطة التصديرية باعتبارها المحرك الأساسي للنمو على المدى المتوسط.

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد المصري في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ استمرار مسار التعافي والإصلاح الهيكلي، رغم التحديات الاستثنائية إقليمياً ودولياً، مدفوعاً بالاستثمارات الخاصة والأجنبية المباشرة، وتحسن مساهمة القطاعات الإنتاجية والصناعات التصديرية، في ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي واستكمال خطط التخارج من الدولة والشراقات مع القطاع الخاص.

ويستند هذا الأداء على برنامج الإصلاح الاقتصادي القائم على ثلاث ركائز مترابطة، وهي:

- استقرار الاقتصاد الكلي كمرتكز للنمو المستدام،
- تحول هيكلي نحو القطاعات الصناعية وخاصة القطاعات للتصديرية،

^٣ السردية الوطنية، الفصل الأول: استقرار الاقتصاد الكلي، ص. ١٣٤
^٤ Ibid. نفس المصدر

▪ وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص.

وكما سبق التوضيح، تعمل السياسة المالية في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ وعلى المدى المتوسط على تحقيق توازن بين الانضباط المالي ودعم النشاط الاقتصادي، من خلال إجراءات تعزز الثقة في الاقتصاد وتدعم القطاعات الإنتاجية وتولد فرص عمل حقيقية ومنتجة ومستمرة.

وفي إطار السيناريو الأساسي للإصلاحات الاقتصادية، من المتوقع أن يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ و ٥,٣٪ في عام ٢٠٢٧/٢٠٢٦ ثم يستمر الاقتصاد المصري في استهداف تزايد نمو الأنشطة التصديرية تدريجياً ليلعب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي نحو ٦,٢٪ بحلول العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠، مدعوماً بتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي، وتنامي الاستثمارات في البنية التحتية ومرونة قطاع السياحة أمام التحديات الإقليمية والجيوسياسية، وتحسن تنافسية الصادرات. وذلك في ضوء استقرار الأوضاع وتطبيق سياسة سعر صرف مرنة تتواءم مع التغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

يظل قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية هو القطاع المحرك الرئيسي للنمو. فمن المتوقع أن ترتفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في المدى المتوسط علماً بأن معدل نموه الحقيقي بلغ ١٣,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وذلك مدعوماً بتعميق التصنيع المحلي، وكذلك توسيع نطاق مبادرات دعم الصادرات، وتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة من خلال المبادرات المختلفة كمبادرة دعم فائدة قروض القطاعات الإنتاجية ودعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية.

كما من المتوقع أن يواصل قطاع السياحة أدائه المرن في ظل الاستقرار النسبي للأوضاع الإقليمية وافتتاح مشروعات كبرى ونمو الطاقة الفندقية المتاحة في مصر مثل تنمية البحر الأحمر والساحل الشمالي، وكذلك بعد افتتاح المتحف الكبير، بما يعزز إيرادات النقد الأجنبي ويدعم معدلات التشغيل. وكذلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي حقق نمو حقيقي بلغ ١٤٪ في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مع زيادة فرص التطور التكنولوجي ونمو صناعة التعهيد والصادرات في هذا القطاع.

كما تم توضيحه سابقاً، تتجه السياسة الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ وعلى المدى المتوسط إلى تعميق دور الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر كداعم رئيسي للنمو وفرص العمل، مع التركيز على القطاعات

القابلة للتبادل التجاري، وذلك استناداً إلى حزم إصلاحية تستهدف تبسيط الإجراءات الجمركية والضريبية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ففي ظل الحوافز الاستثمارية والتشريعية الداعمة لجذب وتمكين الاستثمارات الخاصة، ودخول مشروعات كبرى في مجالات الطاقة المتجددة والسياحة والبنية التحتية حيز التنفيذ.

وفي ضوء تلك الظروف الاقتصادية، والأثر الإيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجه الدولة، تم بناء التوقعات المالية على عدد من افتراضات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وهي:

- افتراض انخفاض نسبي للمكمش من حوالي ١١,٥% لموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ ليصل إلى متوسط ٧,٥% على المدى المتوسط،
- افتراض خفض متوسط سعر فائدة من ١٧٪ على الأوراق المالية الحكومية لموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ حتى ١٢٪ على المدى المتوسط.

جدول الافتراضات الاقتصادية الرئيسية على المدى المتوسط (%)

٢٠٣٠/٢٠٢٩	٢٠٢٩/٢٠٢٨	٢٠٢٨/٢٠٢٧	٢٠٢٧/٢٠٢٦	
متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	
٦,٢%	٥,٩%	٥,٧%	٥,٣%	معدل النمو الحقيقي (%)
٧,٥%	٨,٠%	٩,٠%	١١,٥%	المكمش (التضخم %)
١٢,٠%	١٢,٠%	١٤,٠%	١٧,٠%	متوسط سعر الفائدة على دين أجهزة الموازنة (%)

المصدر: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

الفصل الثالث: أهم التوجهات والإصلاحات المالية العامة على المدى المتوسط

أولاً: أولويات وتوجهات الاستراتيجية المالية على المدى المتوسط

إن للسياسة المالية المصرية أربعة أولويات رئيسية تسعى الدولة لتحقيقها، وهى:

١ - شراكة جديدة مع مجتمع الأعمال
لإعادة الثقة وتحسين الخدمات ووضوح
الرؤية واليقين

٢ - سياسة مالية متوازنة ودفع النمو
والنشاط الاقتصادي (التوازن بين دفع
النمو وتنافسية الاقتصاد المصري
والحفاظ على الانضباط المالي)

٣ - استراتيجية متكاملة لاستدامة
مديونية أجهزة الموازنة بشكل مؤثر
وقوي

٤ - خلق حيز مالي كافي موجه لتعزيز
جهود الحماية الاجتماعية والتنمية
البشرية

ثانياً: الإجراءات الإصلاحية المتبعة لتحقيق تلك الأولويات

بدأت وزارة المالية في السعي نحو تحقيق تلك الأولويات من خلال:

١. شراكة جديدة مع قطاع الأعمال

إن أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، شأنه شأن العديد من الاقتصادات الناشئة، هو محدودية القاعدة الضريبية وانخفاض مستويات الالتزام الضريبي. وانطلاقاً من ذلك، تركز وزارة المالية على تحسين الإدارة الضريبية أولاً من خلال تبسيط النظام الضريبي بطرق مختلفة لتشجيع القطاع غير الرسمي للتسجيل والانضمام للمنظومة الضريبية وتغيير نظرة القطاع الخاص لمصلحة الضرائب ليصبح دافعي الضرائب والمصلحة "شركاء" بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام يستفيد منه المجتمع ، ولذلك تتبنى وزارة المالية تبني السياسات والإجراءات التالية لتحقيق تلك المستهدفات:

سياسات وإجراءات	مستهدفات
• التوسع في تطبيق نظام ضريبي مبسط للأفراد والشركات، • العمل على ربط أي مزايا ضريبية بتحقيق نتائج اقتصادية وتنموية حقيقية ملموسة، • التوسع في تطبيق الإصلاحات الخاصة بتطبيق منظومة للضرائب الدولية تتوافق مع المعايير الدولية، • التوسع في استخدام آليات الذكاء الاصطناعي والخدمات المميكنة لتعزيز الالتزام الضريبي والحد من التجنب والتهرب الضريبي، • وجود منظومة مميكنة شاملة تضمن تحسين وتبسيط الخدمات الضريبية.	• استمرار جهود خلق صورة ذهنية إيجابية فيما يخص علاقة المصلحة بمجتمع الأعمال والممولين وكافة المصالح. • العمل على توسيع القاعدة الضريبية واستهداف إضافة ١٠٠ ألف ممول حقيقي ومستدام. • العمل على زيادة نسبة الحصيلة الضريبية لتصل إلى نحو ١٥٪ من الناتج المحلي. • استهداف زيادة حصيلة الضرائب غير السيادية للناتج المحلي. • ضمان مرونة وارتباط الحصيلة الضريبية بأداء القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل ريادة الأعمال والقطاعات الانتاجية.

وبناءً عليه، تستهدف وزارة المالية تسهيل وتبسيط وتحسين العلاقة بين كافة المصالح ومجتمع الأعمال والممولين، وذلك من خلال أربع حزم ضريبية وكذلك إصلاحات على جانب الضريبة العقارية والجمركية.

وفيما يلي نظرة عامة عن الأربع حزم الضريبية:

الحزمة الأولى	الحزمة الثانية	الحزمة الثالثة	الحزمة الرابعة
فتح صفحة جديدة وبناء الثقة بين المصلحة والممولين	تحفيز الالتزام الضريبي	فرصة إضافية لتسوية الأوضاع وعلاج التثوهات	اتخاذ كافة الإجراءات لضمان انضباط المجتمع الضريبي
تستهدف بناء ثقة حقيقية من خلال: دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة وشركات ريادة الأعمال. إنهاء المنازعات الضريبية بشكل مبسط. حد أقصى للغرامات. إفصاح طوعي بدون غرامات.	تستهدف تعزيز استدامة الالتزام الضريبي من خلال: تقديم تسهيلات ضريبية للممولين للملتزمين إصلاحات في الإدارة الضريبية. تعزيز جودة الخدمات الضريبية.	العمل على استكمال بناء منظومة ضريبية متكاملة تستطيع تحقيق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق الممول ضمن منظومة عصرية وممكنة بالكامل.	إجراءات لضبط الأسواق والاقتصاد الغير رسمي واستهداف غير الملتزمين ضريبياً بعد منح فرص كافية للامتثال الطوعي (بموجب الحزمة الأولى والثانية)، وذلك لإرساء مبدأ العدالة وتعزيز الامتثال الإجباري. <u>أهمية هذه الحزمة تتمثل في الآتي:</u> - تحقيق الردع العام والخاص في المجتمع الضريبي. - تعزيز الثقة في النظام الضريبي من خلال التعامل الحاسم مع المخالفين بعد منحهم فرص كافية.

١,١ الحزمة الضريبية الأولى

وفي هذا السياق، فقد طبقت وزارة المالية حزمة التسهيلات الضريبية الأولى والتي تم جني ثمارها بشكل واعد وكان لها أثر ايجابي على مجتمع الأعمال ورؤيته للمصالح الحكومية بما في ذلك وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، حيث كانت تستهدف الحزمة الأولى ما يقرب من ٢٠ اجراء على جانب الإدارة الضريبية لإعادة الثقة والتعاون بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية دون زيادة أو خلق أية أعباء ضريبية جديدة. ومن أهم ملامح حزمة التسهيلات الضريبية الأولى:

- تسوية النزاعات الضريبية قبل عام ٢٠٢٠،
- السماح للممولين غير المسجلين بالتسجيل دون احتساب ضرائب أو غرامات بأثر رجعي،

- السماح للممولين الذين لم يقدموا إقراراتهم أو يحتاجوا إلى تعديل الإقرار (من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤) القيام بذلك خلال ٦ أشهر دون غرامات،
 - نظام ضريبي مبسط ومتكامل للمنشآت التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه،
 - وضع حد أقصى للغرامات بحيث لا تتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة المستحقة.
- وننتج عن تلك التسهيلات الضريبية:
- تقديم ٦١٢ الف قرار عن الفترة ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ مما أدى الى زيادة في الحصيلة الضريبية بنحو ٧٨ مليار جنيه بسبب هذا الاجراء،
 - تقديم ١٢٧ الف طلب تسجيل للاستفادة بنظام الضريبة المبسط،
 - الانتهاء من ١٣٢ الف طلب تسوية النزاع عن السنوات ما قبل ٢٠٢٠ نتج عنها قيمة تخفيض بنحو ٣٥ مليار جنيه،
 - تقديم ٢١٢ الف شركة تجاوزت غراماتها ١٠٠٪ من أصل الضريبة المستحقة وتم التخفيض لتلك الشركات بنحو ١٨ مليار جنيه.

١,٢ نظرة عامة عن الحزمة الضريبية الثانية

تستهدف الحزمة الضريبية الثانية مساندة الممولين ملتزمين عبر تسهيلات ضريبية تعزز الثقة والاستمرار في الامتثال الطوعي وتساعد على النمو ودعم تنافسيتهم، علماً أن الكثير منها يلبي مقترحات تم تقديمها من قبل ممثلي مجتمع الأعمال. وجدير بالذكر انه تعمل وزارة المالية على تفعيل الكامل لأحد أهم الإصلاحات الدائمة ضمن الحزمة الأولى وهو نظام ضريبي مبسط للممولين الذين يقل حجم أعمالهم عن ٢٠ مليون جنيه (للأفراد والشركات). وتدور الحزمة الثانية حول ركائز أساسية وهم:

١. استحداث **القائمة البيضاء** لتضم أفضل الممولين ملتزمين ومنحهم عدد من المزايا والحوافز الإضافية وعلى رأسها رد ضريبة القيمة المضافة بشكل فوري،
٢. اجراء تعديل تشريعي ينص علي **إعفاء توزيعات الأرباح** التي تجريها الشركات التابعة للشركات القابضة المقيمة بمصر مع وضع ضوابط تعريف الشركة القابضة وحد أدنى من الملكية في رأس المال، لتحقيق عدالة ضريبية في الالتزامات الضريبية بين الشركات التابعة المقيمة وغير المقيمة وبالتالي منح ميزة ضريبية للشركات القابضة في مصر.

٣. زيادة كفاءة وفعالية منظومة رد الضريبة علي القيمة المضافة لأغراض تسهيل وتبسيط وتعجيل إجراءات رد الضريبة مما سيكون له أثر كبير في توفير سيولة لدي المسجلين.

العام المالي						البيان
2025/2024	2024/2023	2023/2022	2022/2021	2021/2020	2020/2019	
4,137	1,897	1,290	1,251	2,044	2,704	عدد الطلبات المقدمة
118%	47%	3%	-39%	-24%		معدل نمو
1,960	1,019	1,140	1,021	1,930	2,535	عدد الطلبات التي تم الانتهاء منها
92%	-11%	12%	-47%	-24%		معدل نمو
21	21	22	299	389	378	متوسط أيام الرد
0%	-5%	-93%	-23%	3%		معدل نمو
7,192,807,844	2,869,346,164	2,213,202,408	1,900,073,928	1,434,654,626	1,118,856,427	المبالغ التي تم ردها
151%	30%	16%	32%	28%		معدل نمو

٤. إقرار ضريبة بقيمة ٢,٥٪ فقط من قيمة بيع الوحدة للشخص الطبيعي حتى اذا قام بأكثر من تصرف عقاري ما دامت هذه التصرفات لا تدل على ممارسته لهذا النشاط.
٥. إصدار دليل إرشادي بشأن المعاملة الضريبية للخدمات المصدرة في ظل قيام مصلحة الضرائب المصرية بإلغاء الكتابين المبلغين رقمي ٥، ٦ لسنة ٢٠١٩ ، بما يساهم في مساندة ودعم الأنشطة التصديرية الخدمية التي تستهدف أسواق دولية.
٦. إصدار تطبيق إلكتروني على الهواتف المحمولة (mobile application) للتصرفات العقارية، يستطيع الشخص الطبيعي من خلاله الاخطار بتصرفه العقاري وسداد قيمة الضريبة المستحقة عليه ، مما سيؤدي الي سرعة وسهولة الوفاء بالتزامات الضريبة دون الحاجة الي التوجه لمقرات المصلحة وتكبد الاجراءات التقليدية المتبعة.
٧. التحول في المحاسبة الضريبية لنشاط التصرف في الاوراق المالية المقيدة لضريبة الدمغة النسبية بديلا عن ضريبة الارباح الرأسمالية ، لاغراض تبسيط اجراءات المحاسبة وتسهيل عملية تحصيل الضريبة المستحقة علي هذه التصرفات وتحفيز الاستثمار المؤسسي.
٨. منح بعض المزايا الضريبية بالتنسيق مع هيئة الرقابة المالية للشركات التي ستقيد في البورصة لمدة ثلاث سنوات لتشجيع قيد الشركات الكبيرة والمؤثرة مع ربط هذه المزايا بتحقيق مؤشرات ملموسة (حجم التداول والانفاق الاستثماري والتوسع).
٩. تدشين عدد من المراكز الضريبية للخدمات المتميزة وتكون البداية بمركزين داخل: (القاهرة الجديدة (التجمع)، / العلمين الجديدة (الساحل الشمالي).

وبجانب الحزم الأولى والثانية، تتبنى الحكومة الإصلاحات والتسهيلات التالية على جانب الضريبة العقارية والجمركية:

١,٣ الإصلاحات على جانب الضريبة العقارية:

ترتكز ملامح التسهيلات على جانب الضريبة العقارية على:

ملامح التسهيلات

- تبسيط الاقرار الضريبي.
- زيادة فترة الحصر والتقدير لتصبح 7 سنوات.
- زيادة حد الاعفاء الضريبي للسكن الخاص.
- رفع (استبعاد) الضريبة في حالة الازمات.
- تبسيط إجراءات رفع الضريبة عن المكلفين .
- اسقاط دين الضريبة ومقابل التأخير في حالات محددة.
- إصلاح وتطوير وتسهيل آلية الطعن الضريبي.
- تخفيف العبء عن كاهل المكلفين المتنازعين على وعاء الضريبة.
- السداد الالكتروني للضريبة.
- وضع حد أقصى لمقابل التأخير لا يتجاوز اصل الضريبة.
- إعفاء كامل من مقابل التأخير عند سداد أصل الدين خلال مهلة محددة.

١,٤ الإصلاحات على جانب الضريبة الجمركية

ترتكز الخطة على ثلاثة محاور رئيسية وهم:



**اجراءات إحكام
الرقابة والحد من
التهرب**



**اجراءات تسهيل
وميكنة المنظومة الجمركية**



**خفض
زمن الافراج الجمركي**

وجدير بالذكر انه تم العمل على تطوير المنظومة الجمركية والحد من التهرب، من خلال إعداد خطة شاملة لتطوير هذه المنظومة بالتعاون بين وزارة المالية (مصلحة الجمارك) ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية. وتعكس خطة التطوير مطالب المشروعات الإنتاجية والغرف التجارية، وتهدف إلى دعم مجتمع الأعمال وتحفيز المستثمرين بما يسهم في تعزيز الصادرات ورفع تنافسية الاقتصاد المصري، وذلك عبر تبسيط الإجراءات وتحديث المنظومة الجمركية. توسيع القاعدة الضريبية.

١,٥ توسيع القاعدة الضريبية

تم تطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الاستثمار وإتاحة مزيد من الفرص للاستثمارات في القطاعات المختلفة ومنها قيام وزارة المالية بتنفيذ إصلاح مهم لدعم الحياد التنافسي يتمثل في إلغاء المزايا الضريبية التي كانت تتمتع بها الجهات العامة عند دخولها في أنشطة اقتصادية تتنافس عليها مع شركات القطاع الخاص. ومن أهم النتائج الفعلية للحصيلة الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥، وفقاً لتطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إلغاء المزايا الضريبية للهيئات والجهات الحكومية التي تمارس أنشطة اقتصادية واستثمارية، تحقيق زيادة قدرها ٦٧,٤ مليار جنيه في الإيرادات الضريبية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

١,٦ الإصلاحات الضريبية التي تم اتخاذها خلال العام المالي الحالي والإصلاحات التي سيتم اتخاذها خلال العام المالي القادم:

الإجراءات التي تم اتخاذها خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:

بجانب الإصلاحات التي تم ذكرها أعلاه، قد تم الموافقة على مجموعة من الإصلاحات على جانب ضريبة القيمة المضافة والتي تدور حول تعزيز كفاءة تحصيل الضريبة كما تسهم هذه الإجراءات في تبسيط وتسريع آلية رد الضريبة، وخفض التكلفة المضمنة في تسعير السلع والخدمات.

تم زيادة الضريبة القطعية على منتجات التبغ والسجائر بمقدار ٠,٥ جنيه، إلى جانب التحول من الضريبة النسبية إلى ضريبة قطعية على المشروبات الكحولية وفقاً لمحتوى الكحول. كما شملت المبادرات الأخرى تعديل سعر ضريبة البترول الخام، الذي كان معفياً في السابق، ليصبح خاضعاً لضريبة جدول بنسبة ١٠٪، حيث تحملت الهيئة العامة للبترول أعباء هذه الضريبة، كما تم تعديل ضريبة القيمة المضافة على المقاولات من خضوعها سابقاً لضريبة جدول بنسبة ٥٪ إلى خضوعها حالياً للسعر العام لضريبة القيمة المضافة البالغ ١٤٪، ويشمل ذلك السماح باسترداد ضريبة القيمة المضافة على المدخلات، وهو ما لم يكن متاحاً في نظام ضريبة الجدول.

كما أن كافة الإجراءات الخاصة بالتسهيلات الضريبية التي سبق تنفيذها في العام المالي الماضي وكذلك الإجراءات الأخرى ضمن حزمة التسهيلات الضريبية الثانية التي جاري تنفيذها هذا العام المالي تهدف الي توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي ومينكة النظم الضريبية ودفع النشاط الاقتصادي وتستهدف تلك الإجراءات زيادة نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج بنحو ١٪ خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بدون خلق أعباء إضافية أو مؤثرة علي المواطن أو مجتمع الاعمال، وستؤدي الى زيادة في الإيرادات الضريبية ليس فقط في العام المالي الحالي، بل وأيضاً على المدى المتوسط.

نظرة عامة عن الإجراءات المتخذة بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧

وتستمر وزارة المالية في البناء على النهج الذي سبق تطبيقه والذي يستهدف توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي ومينكة النظم الضريبية ودفع النشاط الاقتصادي بدون خلق أعباء إضافية علي المواطن أو مجتمع الأعمال، وذلك من خلال اعتماد حزمة جديدة من الإجراءات الضريبية المقترحة والتي من

المتوقع أن تساهم في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية بنحو ١٪ أخرى من الناتج المحلي مما يساهم في وصول نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي بنحو ١٤,٤٪، ومن أبرز هذه المقترحات:

- إصلاحات على جانب الضرائب الدولية وتسعير المعاملات مما يهدف إلى تعزيز نزاهة النظام الضريبي والحد من تآكل الوعاء الضريبي الناتج عن تحويل الأرباح والتدفقات المالية غير المشروعة. وتشمل هذه الإصلاحات حزمة متكاملة من التدابير التشريعية والمؤسسية. كما أن التطبيق التدريجي لهذه الإصلاحات سيساهم في سد الثغرات الرئيسية في النظام الضريبي، والحد من تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، مع توفير أدوات رقابية وتنفيذية أكثر فاعلية. وفي الوقت ذاته، ستشجع هذه الإجراءات على الامتثال الطوعي والإفصاح، وتحد من ممارسات التقليل من الإقرار الضريبي التي اتبعتها بعض الشركات متعددة الجنسيات خلال السنوات الماضية،
- نستهدف التوسع في استخدام آليات الذكاء الاصطناعي واستمرار تبسيط وتحسين الإجراءات لزيادة الامتثال الطوعي من جانب الممولين،
- العمل على إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية ذات الأثر التضخمي المحدود، ويركز هذا الإصلاح على الاستمرار في تقليص الإعفاءات الضريبية التي لا تحقق أهدافاً اجتماعية واضحة، أو التي يثبت أن أثرها على حماية الفئات الأكثر احتياجاً محدود. ويتم تنفيذ هذا التوسع بشكل تدريجي ومدرّس، مع إعطاء الأولوية للإصلاحات التي يُتوقع أن يكون تأثيرها على معدلات التضخم ضئيلاً أو معدوماً. ويساهم هذا التوجه في توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة النظام الضريبي، وتقليل التشوهات الناتجة عن المعاملة الضريبية غير المتكافئة، دون تحميل المستهلكين أعباء تضخمية إضافية. كما يعزز من استدامة الإيرادات العامة، ويوفر حيزاً مالياً أكبر لتوجيه الإنفاق العام نحو برامج الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافاً وفعالية.

١,٧ إصلاحات أخرى على جانب الإيرادات الضريبية

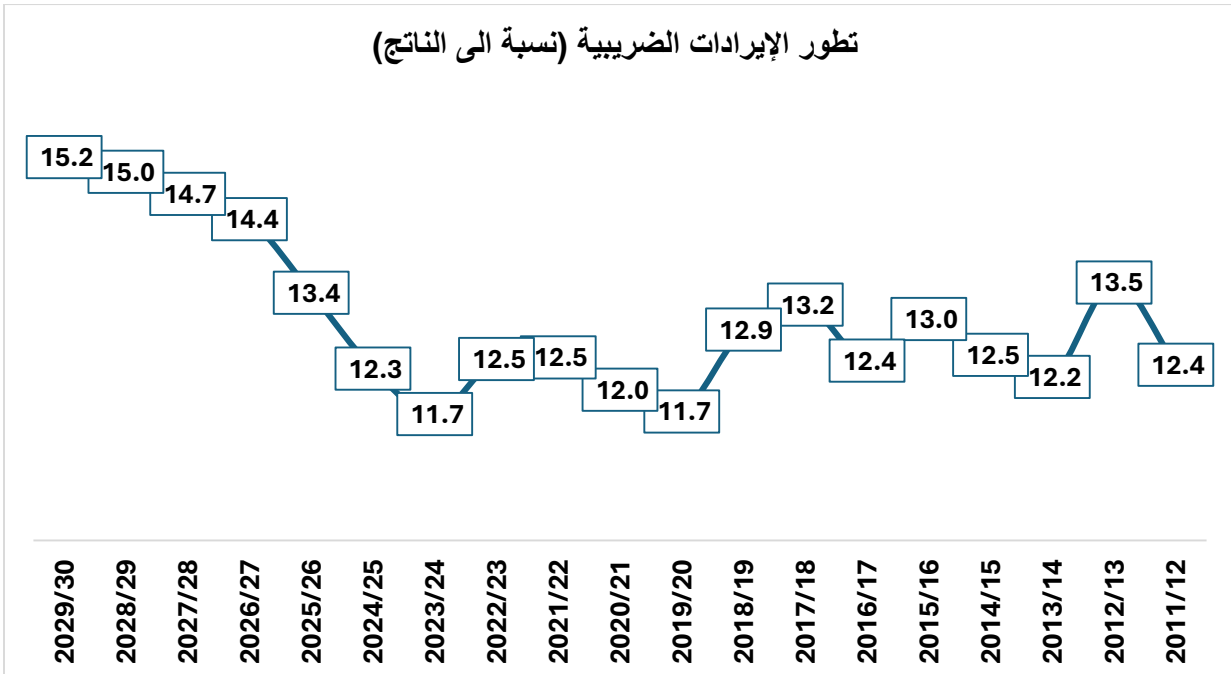
تستهدف الحكومة توحيد الرسوم الضريبية في إطار واحد، من التحديات الرئيسية التي تواجه المستثمرين سواء محلياً أو في الخارج هو تعدد الرسوم الضريبية مثل رسوم التنمية والخدمات والإجراءات الإدارية وغيرها. هذا التشتت يؤدي إلى تعقيد الامتثال، ويخلق بيئة غير شفافة، ويؤثر سلباً على قرارات المستثمرين. لذلك، تسعى الحكومة إلى دمج هذه الرسوم في إطار موحد وشفاف. وستنقسم هذه الرسوم إلى ثلاث مجموعات

رئيسية: رسوم تشغيلية، رسوم تراخيص، ورسوم تأسيس. ويهدف هذا الدمج إلى توفير وضوح أكبر للشركات حول التزاماتها المالية الإجمالية وتبسيط الإجراءات بما يقلل من الأعباء الإدارية وتحسين بيئة الاستثمار عبر تقليل عدم اليقين وزيادة القدرة التنافسية. هويُعتبر هذا الإصلاح خطوة نوعية، لأنه سيعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمستثمرين على أساس من الوضوح والشفافية، مما يعزز من جاذبية مصر كوجهة استثمارية. كما يتم العمل على إصدار وثيقة السياسات الضريبية على المدى المتوسط، لإعطاء صورة واضحة عن السياسات والتوجهات تساعد مجتمع الأعمال على التخطيط المستقبلي.

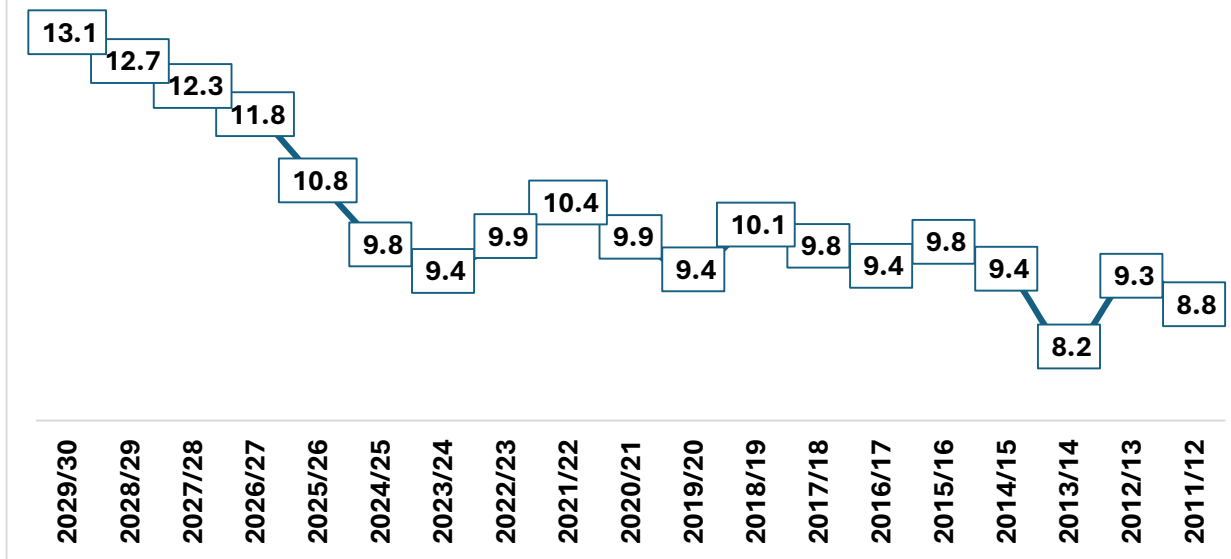
١,٨ توقعات الإيرادات العامة على المدى المتوسط

الإيرادات الضريبية:

تسعى الحكومة المصرية زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو ١٥,٢٪ بحلول العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠، مقارنة بنسبة ١٢,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. هذا الهدف يُمثل خطوة محورية للانضمام إلى متوسط الأداء الضريبي في القارة الأفريقية، والذي بلغ نحو ١٥,٦٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. وتستهدف وزارة المالية والحكومة تحقيق تلك المستهدفات من خلال توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي ومينكة النظم الضريبية ودفع النشاط الاقتصادي



تطور الإيرادات الضريبية الغير سيادية (نسبة الى الناتج)



*الإيرادات الضريبية الغير سيادية هي الإيرادات الضريبية بدون هيئة قناة السويس والهيئة العامة للبترول والضرائب على عوائد أدون وسندات الخزنة وضريبة رؤوس أموال منقولة من البنك المركزي.

المصدر: وزارة المالية

ومن الرسم البياني أعلاه، تستهدف وزارة المالية أعلى نسبة إيرادات ضريبية غير سيادية خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ والبالغة ١٠,٨٪ على مدار ١٤ عام، وتستهدف وصولها الى ١٣,١٪ على المدى المتوسط وهو ما يعكس الجهود الحقيقية للسياسة المالية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وبدون خلق أعباء إضافية جديدة على المواطنين.

أما على جانب إجمالي الإيرادات الضريبية فمن المتوقع وصولها الى ١٣,٤٪ من الناتج وهو ثاني أعلى نقطة محققة على مدار ١٤ عام، وهو ما يعني أن الإيرادات الضريبية مدفوعة في الأساس بالإيرادات الغير سيادية كما تم ذكره أعلاه.

الإيرادات غير الضريبية:

وتهدف السياسة المالية لتنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال زيادة تأكيداً على مبدأ وحدة الموازنة من خلال تحويل نسب أعلى من الفوائض المحققة لدى الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة إلى الموازنة العامة، وهو ما يسهم في تحقيق أهداف خفض المديونية وتوفير الموارد للانفاق على الخدمات العامة والبنية التحتية وكافة الاحتياجات التمويلية للدولة. ويسهم ذلك في التأكيد على سعى السياسة المالية إلى تفادي فرض أعباء ضريبية جديدة، وأنها تقوم في الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات لتخفيف العبء عن المواطن. ومن أهم تلك الإجراءات:

- الالتزام بتحويل **الفوائض** من قبل كافة الجهات لضمان تحقيق حصيلة اضافية ونموها بشكل سنوي، والتزام كافة الجهات بتحويل مستحقات الخزانة وعدم استقطاع أية إيرادات بل العمل على زيادتها وتنميتها، على أن هناك مساحة كبير لزيادة الفوائض علماً أن هناك تحفظ في التقديرات المستقبلية في هذا الشأن،
- استخدام **حصيلة بيع الأصول والتخارج** من قبل الدولة المصرية لخفض حجم المديونية الحكومية ومديونية أجهزة الموازنة العامة،
- تحسين **هياكل الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة** بما يحقق زيادة الفوائض التي تؤول للخزانة العامة للدولة والاستمرار في إحكام الرقابة على الصناديق والحسابات الخاصة،
- علماً أن هناك مساحة للتحسن في **تقديرات فوائض قناة السويس** حيث أن هناك تحفظ في التوقعات المدرجة على المدي المتوسط بحيث تصل الي المستويات قرب مستويات ما قبل اثر الاضطرابات الجيوسياسية بحلول العام المالي ٢٠٢٩/٢٠٣٠، وكذلك وجود مساحة للتحسن التدريجي في فوائض الخزانة من **الهيئة العامة البترول**،
- اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لتحصيل **المتأخرات المستحقة**.

٢. التوازن بين الاستقرار المالي ومعدلات النمو الاقتصادي

سياسات وإجراءات	مستهدفات
- استمرار تطبيق مبادرات تخاطب أهم القطاعات والأنشطة التصديرية ومن أهمها السياحة والقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وتكنولوجية المعلومات، - إلغاء الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة وضمان الحياد التنافسي، - استخدام أمثل وزيادة في المخصصات المالية لبرنامج دعم الصادرات مع ضمان ربط الحافز بتحقيق مؤشرات إيجابية وملموسة، - وضع سقف للاستثمارات العامة لفسح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص، - تفعيل قانون المالية الموحد فيما يخص تطبيق الموازنة متوسطة المدى وموازنة البرامج والأداء والأسقف المالية وسقف الدين، - استهداف استراتيجية لتنمية الموارد المحلية على المدى المتوسط.	- تحقيق معدلات نمو مرتفعة مدفوعة بالقطاع الخاص، والاعتماد على دفع الصادرات السلعية والخدمية كمحرك أساسي للنمو. - العمل على زيادة معدلات الإنتاجية والتوسع في الانفاق على البحث والتطوير (R&D) وتحفيز الاستثمار الخاص. - الحفاظ على الاستقرار والانضباط المالي واستدامة المديونية. - تركيز على تنمية موارد الموازنة والعمل على رفع كفاءة الانفاق. - استهداف زيادة شمولية الموازنة على جانب موارد واستخدامات الموازنة.

تستهدف وزارة المالية العمل على التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى المتوسط ودفع النمو الاقتصادي، بجانب تشجيع الصادرات وتوطين الصناعة، ومساندة استثمارات القطاع الخاص وبما في ذلك من خلال المبادرات المحددة في بعض الأنشطة الإنتاجية والخدمية. ومن الجدير بالذكر أن تلك الجهود قد ساهمت في تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية وملموسة على جانب معدلات النمو الحقيقية والصادرات غير البترولية واستثمارات القطاع الخاص، حيث إن الاستقرار المالي يمثل ركيزة أساسية لنمو النشاط الاقتصادي بما يمكن القطاع الخاص من التخطيط على المدى المتوسط، وتقادي الالتزامات المرحلية، كما أنه عنصر رئيسي جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

٢.١ تحفيز التوجه للتصدير وتعزيز الأنشطة الصناعية والإنتاجية والتنمية

تسعى الحكومة لتقديم مساندة بشكل شامل لجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية والتصديرية وغيرها بما في ذلك من خلال تطوير التنمية البشرية وتشجيع الابتكار والمساندة في التنافسية الخارجية من خلال المشاركة في المعارض الدولية. هذا بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي كأساس لنمو وقدرة القطاع الخاص

على التحليل والتنبؤ. حيث قامت وزارة المالية باتخاذ إجراءات عديدة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري بدعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة وتحفيز الصادرات غير البترولية وقطاع السياحة لزيادة النمو مدفوعاً بالقطاع الخاص، وتوسيع مساهماته في النشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو والتنمية. ومن أهم تلك الجهود خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

- بدء مبادرة لدعم القطاع الإنتاجية (الصناعة والزراعة) بـ ١٢٠ مليار جنيه كمساندة من الحكومة للصناعة الوطنية وجعل مصر مركزاً للإنتاج والتصدير وجذب كبرى الشركات المحلية والدولية،
 - ومبادرة أخرى لتحفيز قطاع السياحة بـ ٥٠ مليار جنيه وذلك لتطوير قطاع السياحة الذي من المتوقع أن يشهد انتعاشة في ضوء افتتاح المتحف المصري الكبير،
 - ومبادرة أخرى لتحفيز الصناعات ذات الأولوية بنحو ٣٠ مليار جنيه لتمويل شراء الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج.
- وبالتوازي وعلى المدى القصير والمتوسط فتستهدف الحكومة عدد من المبادرات المحددة لتشجيع القطاعات خلال هذه الفترة، ويأتي على رأس هذه التدابير خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:
- زيادة دعم الصادرات بنحو ١٤٧٪ ليصل الي نحو ٤٥ مليار جنيه.
 - ودعم الصناعة والزراعة ف بنحو ٣٠ مليار جنية الذي يمثل معدل نمو سنوي ١٠٧٪.

أما على صعيد الصناعات المتقدمة، فقد تم إطلاق برامج صندوق تمويل صناعة السيارات الصديقة للبيئة، متضمنةً حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسبة المكوّن المحلي في السيارات المصنعة محلياً. ويعزز هذا التوجه التحول إلى الاقتصاد الأخضر ويفتح المجال أمام مصر لتصبح مركزاً إقليمياً لصناعة المركبات المستدامة. وإلى جانب ذلك، تساهم مبادرة تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي في تقليل فاتورة الوقود المستورد، بينما توفر مبادرة السيارات الأجرة والربع نقل للشباب فرص عمل مباشرة وتدعم التحول نحو وسائل نقل نظيفة ومنخفضة التكلفة.

٢,٢ إفساح المجال أمام القطاع الخاص

هناك جهود حثيثة لتوفير فرصاً متزايدة أمام القطاع الخاص وضمان الحياد التنافسي. حيث تعمل وزارة المالية مع باقي الوزارات والجهات المعنية لتسريع وتيرة تخارج الدولة من الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية من خلال تنفيذ "سياسة ملكية الدولة" التي تستهدف تهيئة بيئة الأعمال وفسح المجال للقطاع الخاص وإعادة

تعريف دور الدولة كمنظم وممكن للنشاط الاقتصادي فقط، وبالإضافة الي إلغاء الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة. وقد تم اتخاذ هذه الإجراءات بهدف جعل القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي مما يؤدي الي تطوير التوظيف في مصر وخفض البطالة ودمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

وبالإضافة الي ذلك، في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، قامت الحكومة بإعادة هيكلة إطارها المالي ليشمل ولأول مرة تطبيق سقف للاستثمارات العامة ليشمل جميع الجهات الحكومية. وقد تم تحديد سقف قدره تريليون جنيه مصري لأول مرة في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، واستمر تلك الاجراء في موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ حيث وصل السقف إلى ١,١٥٨ تريليون جنيه. وفي هذا الإطار. سيتم توجيه سقف الاستثمارات نحو الإنفاق على المشروعات ذات الأولوية الاجتماعية والتنمية، التي تُحدث أثرًا مباشرًا في تحسين جودة الخدمات المقدمة المواطنين، وفي مقدمتها مبادرة حياة كريمة، وتطوير قطاع الكهرباء، فضلاً عن تعزيز الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة كما ذكر أعلاه، بما يدعم التنمية البشرية، ويرفع كفاءة الخدمات العامة، ويسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وعلى صعيد آخر، وضعت الحكومة خطة واضحة لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص تشمل القطاعات ذات الأولوية، بما يعزز جذب الاستثمارات الخاصة ويسهم في تحقيق أهداف التنمية واستكمال الإجراءات المطلوبة لإنشاء حساب مخصص لتمويل الدراسات والمستشارين لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، حيث تم انشاء وحدات مشاركة فرعية ذات كفاءة وقدرة عالية بكل الجهات الإدارية بالدولة مع بناء قدرات مؤسسية مستدامة لإدارة عقود المشاركة لإدارة إجراءات التعاقد في مشروعات المشاركة بحلول عام ٢٠٢٨ وذلك من خلال رفع كفاءة وتدريب العاملين بقطاع الوحدة المركزية للمشاركة وتدريب ونقل الخبرات والمعرفة للعاملين بالوحدات الفرعية.

٢,٣ أهم الإصلاحات الهيكلية المتخذة أو الجاري تنفيذها (في إدارة المالية العامة)

- إعمالاً لأحكام قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، يتم إعداد إطار موازني متوسط المدى، والذي يعد بياناً يتضمن تقدير الموارد والاستخدامات لمدة ثلاث سنوات مالية تالية للسنة التي يتم إعداد الموازنة لها، ويتم تحديد تقديرات كل سنة مالية على حدة، وتعد هذه التقديرات ملزمة للوزارات والجهات المستقلة، حيث يتم اعتمادها من مجلس الوزراء ولا يجوز تعديل هذه التقديرات

إلا في أضيق الحدود، وذلك بعد عرض وزارة المالية على مجلس الوزراء لاعتماد التعديلات المقترحة. وتأتى أهمية هذا الإطار في تحديد أولويات الانفاق وتخصيص الموارد وفقاً لأهداف التنمية المستدامة والبرامج والمشاريع على مستوى كافة القطاعات والوزارات وهو ما يسهم في تحسين دقة التنبؤ بالاحتياجات التمويلية لتحقيق الأهداف متوسطة المدى والانضباط المالي وتحسين مستوى الشفافية وتقدير الحيز المالي المتاح للسياسات والبرامج الجديدة والمتميزة على المدى المتوسط، وهذا وفي ضوء قيام الجهات الإدارية بأعداد الاطار الموازنى متوسط المدى للسنوات المالية من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ وحتى ٢٠٢٨/٢٠٢٩ والذي تم اعداده مع موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦،

- قامت وزارة المالية بإعداد مسودة الدليل الإجرائي لموازنة البرامج والأداء والهدف منها هو توجيه الموارد المالية نحو تحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس وتمثل خطوة هامة نحو تحسين إدارة المالية العامة وضمان تخصيص الموارد بشكل يتوافق مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية و تعزيز كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات العامة والشفافية والمساءلة ويتم تطبيقها تدريجيا مع موازنة الأبواب والبنود على مستوى الجهات الإدارية المخاطبة بأحكام القانون، وذلك خلال فترة زمنية لا تجاوز المدة المنصوص عليها بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية، وسيتم تطبيقها كليا بحلول العام المالي ٢٠٢٨/٢٠٢٧،
- في إطار تحرك وزارة المالية نحو ترسيخ مبدأ **شمولية الموازنة** بما يعطي قدرة أفضل لإدارة المالية العامة للدولة من خلال تسجيل كل الإيرادات والمصروفات بما يتفق مع الأسس والمعايير الدولية المتعارف عليها مما يحيج قدرة أفضل للتخطيط ووضع أولويات للانفاق،
- وفي نفس الاطار، عكفت وزارة المالية على حساب المؤشرات المالية وفقاً لمفهوم **الحكومة العامة** من خلال ضم قيم موارد واستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية إلى موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة (بعد استبعاد العلاقات المتبادلة بينهما) وذلك دون التأثير على طبيعة عمل تلك الهيئات أو مراكزها القانونية أو النظم المحاسبية المعمول بها أو علاقتها بالخزانة العامة للدولة. حيث تم اصدار دليل إجراءات إعداد وتنفيذ موازنة الحكومة العامة الصادر عن وزارة المالية "أكتوبر ٢٠٢٥" والمتضمن منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات

المالية بين الهيئات العامة الاقتصادية والوحدة المنشأة داخل وزارة المالية بقرار وزير المالية رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٢٤،

- إصدار قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء لمراجعة الموقف المالي والقيام بالإصلاحات لتطوير وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية بما في ذلك دمج أو إلغاء أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية،
- تعزيز إدارة المخاطر المالية من خلال إصدار قرار وزاري لتنظيم إدارة المخاطر المالية بما في ذلك تطوير وإعداد إطار تحليل كمي لتأثير أهم المخاطر الاقتصادية الكلية وتداعياتها على مؤشرات المالية العامة، وإعداد تقرير حول أهم المخاطر على تقديرات الموازنة العامة للدولة، ووضع السياسات والإجراءات التي تسمح بمواجهة هذه المخاطر وتقليل تأثيرها في حالة حدوثها.
- اعتماد قرار من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية بشأن إنشاء هيكل تنظيمي مُحدث وتفويض مُحدث للهيئة العامة للخدمات الحكومية GAGS، بما يتماشى مع دورها الموسع في دعم تنفيذ بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية وغيرها من المهام. كما يطلب التأكد من اعتماد هذا الهيكل الجديد داخل الهيئة لضمان التنسيق الفعال، والإشراف، والدعم الفني عبر الجهات الحكومية المختلفة. وسيتم في ضوء تقييم حالة حوكمة المشتريات الإلكترونية والاستعداد التكنولوجي ونتائجه. و يسهم ذلك في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب المحلي وتشجيع الإنتاج، حيث توفر الحكومة سوقاً مستقرّاً للشركات والموردين وتحسين كفاءة الإنفاق العام ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات الموردين المحليين، مما يحسن مناخ الأعمال ويزيد ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة،
- تطور اعداد السياسات المالية من خلال الاستمرار في تطوير وتحديث النماذج المالية والاقتصادية المستخدمة وتطوير القدرات على تحليل والتنبؤ بما يدعم عملية اعداد وتخطيط ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة،
- تركز الدولة على تنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة الدين تهدف إلى خفض مساره على المدى المتوسط، وتقليل الاحتياجات التمويلية وأعباء خدمة الدين، بما يدعم الاستدامة المالية. وترتكز هذه الاستراتيجية

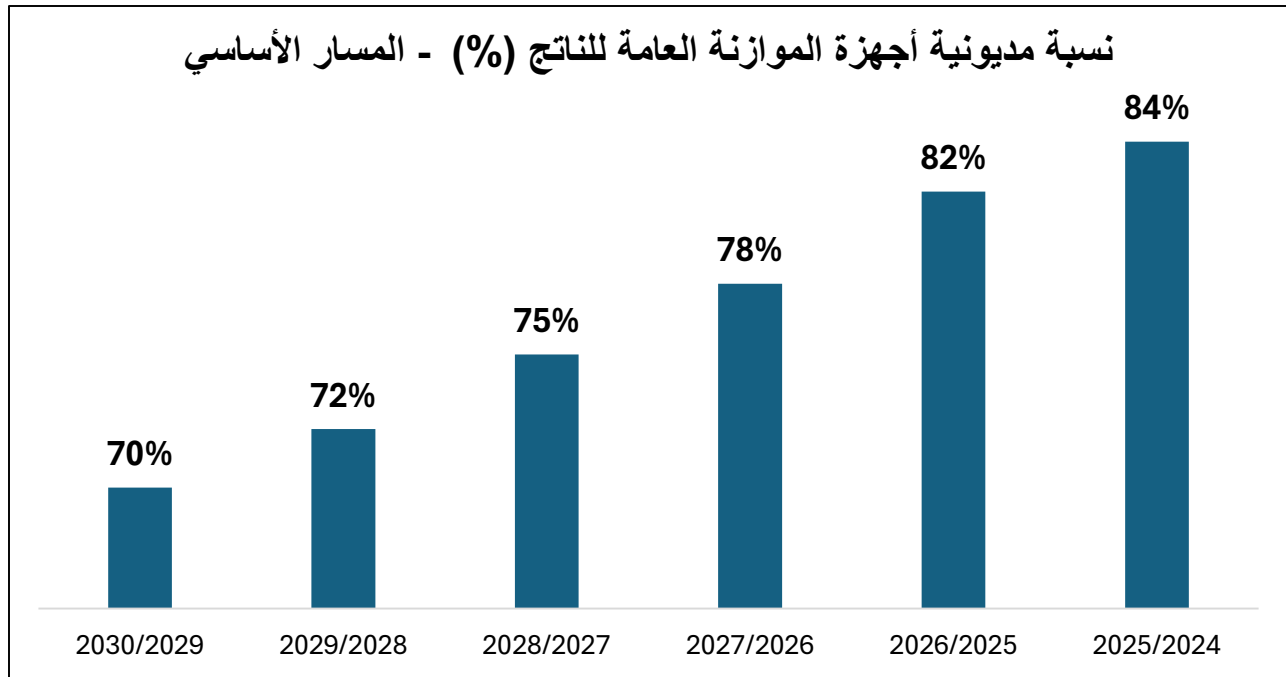
على تحسين هيكل الدين وإطالة آجاله وتنويع مصادر التمويل، إلى جانب إعادة توجيه الموارد المتاحة نحو تقليص الدين قصير الأجل. وتأتي هذه الجهود ضمن إطار أوسع لتعزيز كفاءة إدارة الدين ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي،

- استمرار تطوير استخدام **التكنولوجية والرقمنة** بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تسرع وتسهل من التحليل والتنفيذ وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين،
- استمرار **تعزيز الشفافية** من خلال اصدار البيانات والتقارير التحليلية التفصيلية وإصدار تقرير إضافية جديدة حول بعض الموضوعات **وتحديث الموقع الالكتروني** بما يشمل من خدمات للمواطنين ومعلومات سهلة الشرح.

٣ خفض دين أجهزة الموازنة وأعباءه

سياسات وإجراءات	مستهدفات
• تكاتف كل الجهات لتنمية موارد الدولة بما يساهم في خفض الاحتياجات التمويلية بشكل أساسي ومن ثم فاتورة خدمة الدين، • استهداف إجراءات لتوسيع القاعدة الضريبية وتنمية موارد الموازنة بشكل دائم ومستدام، • أولوية استخدام الإيرادات الاستثنائية المحققة من التخارج أو طرح رخص وغيرها من الأمور لخفض المديونية، • التوسع في مبادلة الديون مقابل الاستثمارات ومقايضة الديون لخفض المديونية، • التوسع النسبي في الاقتراض الخارجي الميسر (قروض دعم الموازنة والاقتراض المدعوم بضمانات من الخارج) بدلاً من الاقتراض التجاري، • تنويع مصادر وأدوات وأسواق التمويل والعمل على خفض تكلفة الاقتراض المحلي، • العمل على خفض التدرجي لحجم ونسبة الضمانات للناتج.	• وضع مسار دين أجهزة الموازنة للناتج على مسار انخفاض قوى وصولاً إلى أقل من ٧٠٪ على المدى المتوسط • خفض فاتورة خدمة الدين لتصل إلى ٣٥٪ من مصروفات الموازنة على المدى المتوسط • خفض نسبه الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة بنحو ١٠٪ من الناتج المحلي على المدى المتوسط • خفض سنوي قدرة ١-٢ مليار دولار الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بما يعني السداد بأكثر من الإقراض السنوي.

تستهدف وزارة المالية خفض نسبة الدين الى الناتج المحلي إلى أقل من ٨٠٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وأقل من ٧٠٪ على المدي المتوسط (المسار الأساسي)، وذلك ليس فقط من خلال استهداف فائض أولي مرتفع للتأكيد على استمرار الانضباط المالي، ولكن من خلال استهداف معدلات مرتفعة للنمو الحقيقي للناتج المحلي، بالإضافة الى العمل على استراتيجية لخفض رصيد الدين الخارجي لأجهزة الموازنة العامة بنحو ١-٢ مليار دولار سنوياً (الاقتراض بأرقام أقل من المسدد سنوياً) بما يضمن تحسين نسب ومؤشرات المديونية الخارجية لأجهزة الموازنة العامة سواء كنسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية أو نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي.



وفيما يلي أهم الخطوات التي تتبناها وزارة المالية لخفض دين أجهزة الموازنة العامة وخدمته:

١. إدارة الدين الخارجي:

تستهدف وزارة المالية خفض الدين الخارجي تدريجيًا بنحو ١-٢ مليار جنيه سنوياً، مع التأكيد على أن الإصدارات الدولية الجديدة لا تتجاوز حجم ستحقاقات خلال نفس العام المالي، لضمان أن يكون صافي الاقتراض ضمن حدود آمنة. وتعتمد الوزارة على التمويل الميسر طويل الأجل، وتنويع الإصدارات الدولية لتشمل الصكوك، السندات الخضراء، والسندات المستدامة، ودخول أسواق جديدة مثل الأسواق الآسيوية والصينية، مما يوسع قاعدة المستثمرين ويطيل متوسط عمر الدين الخارجي.

وقد عادت مصر في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لسوق الإصدار الدولي للمرة الأولى منذ ٣ سنوات بإصدارات ناجحة لليورو وبوند والصكوك وسط إقبال دولي كبير للاستثمار في الأوراق المالية المصرية وبتكلفة تنخفض عن تكلفة الأسواق. وكذلك انخفاض حاد في درجة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر لتتخفض إلى ٢٧١ نقطة مقارنة ب ١٨٥٨ نقطة في ديسمبر أي بنحو ١٨٥٨ نقطة وهو دليل على ارتفاع كبير في درجة الثقة في مستقبل الاقتصاد المصري وارتباطاً بذلك انخفض منحى عائد السندات الدولية بنحو ٢٧٨ نقطة

أساس، أي انخفاض كبير في تكلفة التمويل من الأسواق العالمية وقد صاحب ذلك انخفاض دين أجهزة الموازنة الخارجي بالعملة الأجنبية بنحو ٤ مليار دولار في عامين.

كما تستهدف وزارة المالية نسبة لا تقل عن ٦٠٪ من إجمالي الاقتراض الخارجي السنوي من مصادر جديدة وميسرة توجه لتمويل احتياجات أجهزة الموازنة. وذلك أيضاً بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للتوسع قدر المستطاع في الحصول على المزيد من التمويل الميسر لصالح أجهزة الموازنة، وكذلك استهداف إجراء صفقات في مبادلة الديون إلى استثمارات مما يحقق عوائد اقتصادية إيجابية للأطراف المختلفة. وسوف توجه الحكومة نحو ٥٠٪ على الأقل من عمليات التخارج وبيع الأصول وأى عوائد استثنائية أخرى لتخفيض الدين. كما ستعمل وزارة المالية على تنفيذ عدد من المبادرات الأخرى الهادفة لخفض رصيد الدين وأعباءه بشكل كبير على المدى المتوسط. ومن المتوقع أيضاً مع انخفاض واستقرار معدلات التضخم على المدى المتوسط حدوث انخفاضات في أسعار الفائدة وبالتالي تقليل الضغط على أعباء خدمة الدين.

٢. استراتيجية متكاملة لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة

تركز الاستراتيجية المالية على خفض رصيد دين أجهزة الموازنة، إذ يمثل عبء الدين أحد أهم المؤشرات الواجب تحسينها. وتشمل الاستراتيجية:

- إطالة عمر الدين المحلي: إطالة متوسط عمر الدين المحلي من ٣,٥ في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ليصل إلى نحو ٤,٥-٥ سنوات على المدى المتوسط.
- تنويع أدوات التمويل: إصدار صكوك محلية، سندات التجزئة، أدوات مالية محلية طويلة الأجل، وسندات ذات فائدة متغيرة، وإجراء عمليات إعادة شراء ومبادلة في السوق المحلية.
- تعزيز الشفافية والإفصاح: تحديث استراتيجية إدارة دين أجهزة الموازنة سنوياً لتوفير خطة واضحة لخفض نسب الدين وخدمة الدين إلى الناتج المحلي.
- تنشيط السوق الثانوي وتوسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي: بما يساهم في خفض تكلفة التمويل وزيادة جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والدوليين بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والتواصل مع المستثمرين عبر بناء الثقة وتقليل علاوة عدم اليقين.

- **التحول التدريجي نحو التمويل الميسر:** تقليل الاعتماد على التمويل التجاري، والتوسع في التمويل الميسر بالعملة المحلية، وتنويع العملات المستخدمة، وربط الدين بالاستثمارات طويلة الأجل لتحقيق استدامة مالية مستدامة.
- إطالة عمر الاستحقاقات، بما يخفف الضغط على الموازنة ويقلل المخاطر المرتبطة بإعادة التمويل.
- **استخدام الإيرادات الاستثنائية:** توجيه ما لا يقل عن ٥٠٪ من حصة التخرج من الشركات المملوكة للدولة وبيع الأصول لتخفيض مستويات الدين، إلى جانب تحصيل توزيعات أرباح الشركات المملوكة للدولة واستخدامها في نفس الغرض.

أحد أهم تحديات السياسة المالية – خدمة دين أجهزة الموازنة:

على الرغم من الأداء الجيد على صعيد المالية العامة، بما في ذلك خفض حجم الدين ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٢٪ على مدار العامين السابقين كما ذكر أعلاه، و الذي صاحبه قيام مؤسسة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني في أكتوبر ٢٠٢٥ برفع درجة التصنيف الائتماني للمرة الأولى منذ سبع سنوات، مما يوكد تصاعد الثقة الدولية في اداء ومستقبل الاقتصاد المصري، الا أن تزال خدمة الدين تمثل أحد أبرز التحديات، إذ تستحوذ على نحو ٥٠٪ من إجمالي المصروفات العامة وحوالي ٧٢٪ من إجمالي الإيرادات في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وهي من أعلى النسب مقارنة بالدول النظيرة.

ويعود ذلك الي عدة عوامل، من أبرزها استمرار ارتفاع أسعار الفائدة نسبياً بالرغم من الانخفاض الملحوظ في معدلات التضخم وهو ما يؤدي الي زيادة سعر الفائدة الحقيقي مقارنة بالدول الناشئة، بالإضافة إلى التركيز النسبي لمحظة الدين المحلي لدى القطاع المصرفي، مما يحد من استجابة عوائد أدون وسندات الخزانة لقرارات خفض سعر الإقراض والخصم من قبل البنك المركزي، وبناءً عليه من الضروري تكاتف الجميع للسيطرة وخفض فاتورة خدمة الدين بشكل مؤثر خلال السنوات القادمة.

٤ الحماية والخدمات الاجتماعية

تؤمن الحكومة بأن السياسات المالية والاقتصادية لا يمكن فصلها عن السياسات الاجتماعية. وترتكز أولويات الإنفاق العام لتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية على أربعة محاور رئيسية، تتمثل في:



تتخذ الحكومة المصرية خطوات متواصلة لخلق حيز مالي كافٍ يتيح تحقيق زيادات ملموسة في مستويات الإنفاق الأولي على المدى المتوسط، بما يسهم في تعزيز جهود الحماية الاجتماعية. وذلك في إطار استراتيجية مالية متوسطة المدى تركز على الاستثمار في التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية للنمو المستدام، إلى جانب التوسع في برامج الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية.

وفي هذا السياق، تشمل أولويات الإنفاق العام تخصيص مبالغ إضافية لعدد من القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية بخلاف النمو الطبيعي للإنفاق. وتُمنح الأولوية الأولى لمجالات التنمية البشرية، وعلى رأسها الصحة والتعليم، إلى جانب دعم برامج الحماية الاجتماعية والتحول نحو الاقتصاد القائم على الرقمنة والذكاء الاصطناعي، بما يعزز العدالة الاجتماعية وكفاءة الإنفاق العام، ويحقق أثراً مباشراً وملموساً على حياة المواطنين وشعورهم المتزايد بعوائد الإصلاح، بينما تشمل الأولويات الأخرى الأنشطة والبرامج المتميزة في مجالات أخرى، مثل دعم الاقتصاد الأخضر، وتحسين الأوضاع البيئية، ودعم البرامج المراعية للنوع الاجتماعي، بما يحسن مسار التنمية الشاملة والمستدامة ويعزز الأثر المباشر للإصلاحات على حياة المواطنين.

٤,١ الصحة والتعليم

تُعَدّ الصحة والتعليم من أهم أولويات الحكومة ضمن الإطار المالي متوسط الأجل، استنادًا إلى التوسعات الكبيرة التي تحققت بالفعل. ففي العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ارتفعت المخصصات لقطاع الصحة (وفقاً للتقسيم الوظيفي لجهات الموازنة العامة) بنسبة ٢٢,٧٪ والتعليم (وفقاً للتقسيم الوظيفي لجهات الموازنة العامة) بنسبة ٢٠,٣٪، مقارنة بزيادة بنحو ١٧٪ فقط في المصروفات الأولية لإجمالي أجهزة الموازنة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات أعلاه هي وفقاً للتقسيم الوظيفي لأجهزة الموازنة العامة فقط، ولا تشمل الإنفاق الذي يتم من خلال الهيئات الاقتصادية والجهات الأخرى المتضمنة وفقاً لمفهوم الاستحقاق الدستوري.

وفي الإطار متوسط الأجل، تسعى الحكومة إلى الحفاظ على هذا النهج من خلال ضمان أن يوجّه الإنفاق الصحي بشكل متزايد نحو التغطية الصحية، وتقليل فترات الانتظار للجراحات الحرجة، وتوسيع نطاق تغطية علاج المواطنين على نفقة الدولة، إضافة إلى تطبيق نظام مشتريات فعال يضمن الوصول إلى المستلزمات الطبية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيركّز النهج الحكومي على ترسيخ هذه المكتسبات مع التوسع التدريجي في برامج الرعاية الوقائية والصحة العامة، بما يعزز صحة السكان بشكل عام ويخفف من الضغوط المالية طويلة الأجل.

يُعد برنامج التأمين الصحي الشامل إحدى الركائز الأساسية للإنفاق العام في مصر، في إطار توجه الدولة لتعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات الصحية وضمان الوصول العادل لها، من خلال توفير رعاية صحية متكاملة عبر شبكة معتمدة من مقدمي الخدمة بما يخفف العبء المالي عن الأسر. وفي هذا السياق، يجري تعزيز النظام بحلول يونيو ٢٠٢٦ عبر إعداد استراتيجية متكاملة لتحسين وصول الفئات الأقل حظاً، تشمل مراجعة تغطية العاملين في القطاع غير الرسمي، ودعم إدماج النساء من خلال خطة عمل وحملات توعوية. كما يتم بحلول يوليو ٢٠٢٦ إصدار تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ لتعزيز كفاءة الترتيبات المؤسسية وضمان الاستدامة المالية للنظام.

وبالمثل، سَتُعْطى السياسة التعليمية في الإطار متوسط الأجل الأولوية ليس فقط لسد العجز في أعداد المعلمين والفصول الدراسية، بل أيضاً لتحسين الجودة والشمولية. واستناداً إلى التوسع الأخير في تعيين المعلمين وتوفير الموارد التعليمية، سَتُوجّه المخصصات المستقبلية نحو تعزيز المنصات الرقمية للتعليم، وتحسين البنية التحتية

المدرسية. كما يركز إطار العمل الحالي ومتوسط الأجل لقطاع التعليم في مصر على دعم التعليم التكنولوجي لتعزيز مهارات الصناعة والإنتاج وربطه بسوق العمل، وذلك من خلال إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل، إلى جانب فتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة للطلاب المتفوقين في التعليم الفني، بما يضمن ارتباط المسارات التعليمية بقطاعات الصناعة والإنتاج، ويسهم في تعزيز جاهزية الخريجين لسوق العمل على المدى المتوسط.

٤,٢ الدعم والمزايا الاجتماعية

من ضمن البرامج الرئيسية التي تعمل الدولة جاهدة في تحقيقها على المدى المتوسط هو ضمان حياة كريمة لكافة فئات المجتمع وذلك من خلال توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي للفئات الأكثر احتياجاً وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية مع التركيز على المرأة المعيلة وريف الوجه القبلي والتوسع في برامج التحويلات النقدية المشروطة على غرار برنامج تكافل وكرامة.

وتلتزم إدارة المالية العامة على التحول التدريجي من الدعم العيني الي الدعم النقدي وذلك من خلال برامج الدعم النقدي مثل برنامج "تكافل وكرامة"، حيث يجري تنفيذ هذا النهج بالفعل وسيستمر كإستراتيجية على المدى المتوسط، بما يضمن وصول الدعم إلى الفئات والمناطق الأكثر احتياجاً وتعزيز العدالة الاجتماعية. حيث تلتزم الحكومة بالتوسع في برنامج تكافل وكرامة ليصل إلي ٥٤ مليار في موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ و ذلك يمثل معدل نمو سنوي ٢٥٪. ويبرز هذا المسار اهداف الحكومة، وهو تحقيق تلك المستهدفات مع الحفاظ والسيطرة على الضغوط التضخمية. كما تتجه الحكومة إلى توسيع الانفاق على دعم الإسكان لمحدودي الدخل بنحو ٣٧٪ في موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ليصل الي نحو ١٤ مليار جنيه، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتخفيف الأعباء عن الأسر ذات الدخل المحدود. وبالإضافة الي اصدار قرار يقضي بالتسجيل التلقائي لمستفيدي برنامج «تكافل وكرامة» في نظام التأمين الصحي الشامل بالمحافظات التي يُطبق بها النظام، بما يعزز التحول المستدام ويقوي شبكة الأمان الاجتماعي، وزيادة عدد مشروعات التمويل متناهي الصغر.

ومن جهة أخرى، تقوم الحكومة بتنفيذ استراتيجية متكاملة للاستدامة المالية لقطاع الطاقة تشمل التسعير، وعودة الإنتاج، وجذب الاستثمارات في الاستكشافات الجديدة، ورفع كفاءة استهلاك الطاقة، ومزيج الطاقة من

خلال زيادة تدريجية مستمرة في الطاقة الجديدة والمتجددة لتبلغ نحو ٤٢٪ من اجمالي الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، وتحديث وتطوير شبكة الكهرباء اللازمة لتحقيق ذلك، وإجراء الاتفاقات لربط الكهرباء وإعادة تصدير الغاز الطبيعي واتفاقيات لإنتاج البترول وإعادة تصديره، حيث ستسهم كل هذه الاجراءات معا في تحقيق استدامة مصادر الطاقة وتوفير الموارد في الموازنة العامة للدولة على المدى المتوسط لإعادة توجيهها نحو الانفاق الاجتماعي والتنموي. وذلك بالتوازي مع الاستمرار في تقديم دعم السلع التموينية، ومع **المراجعة المستمرة لبيانات المستفيدين من الدعم السلع التموينية** عن طريق تنقية قواعد البيانات لبطاقات التموين سواء للسلع التموينية أو الخبز، وتوجيه إجمالي الوفر المحقق من دعم السلع نحو تعزيز الإنفاق على الجوانب الاجتماعية على أن يتم الاستمرار في تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية على المدى القصير والمتوسط.

كما يجري تطوير **منظومة التأمين والمعاشات** من خلال اصدار قانون للتأمين يتيح إنشاء وتفعيل صندوق تقاعد طوعي للمعاشات الخاصة، مع تهيئة البيئة التنظيمية اللازمة لتنمية صناديق الدخل الثابت، وذلك بحلول يوليو ٢٠٢٦. بحلول يوليو ٢٠٢٧، يتم إعداد مسودة قانون العمالة المنزلية لضمان حقوقها، وشمولها بالحماية الاجتماعية، وتقنين أوضاعها ودمجها في سوق العمل الرسمي.

وبالإضافة الي ذلك، تُقدّم مبادرة تنمية الطفولة المبكرة دعم شهري يُمنح **لمراكز ومؤسسات رعاية الأطفال** المسجلة والمرخصة، لتغطية تكلفة تسجيل الطفل ليوم كامل مع توفير وجبتين غذائيتين. وتهدف المبادرة إلى تحسين صحة الأطفال، وتمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل، مع الأخذ في الاعتبار المكاسب الاقتصادية الناتجة عن زيادة مشاركة النساء في **سوق العمل**، والعوائد التنموية طويلة الأجل المرتبطة بتحسين أوضاع الأطفال. وبحلول يوليو ٢٠٢٧ يُستهدف التوسع في توفير خدمات رعاية الأطفال عبر زيادة عدد الحضانات في مناطق العمل، بما يعزز مشاركة المرأة في سوق العمل، ويحقق التوازن بين متطلبات العمل والأسرة، ويرسخ مبادئ تكافؤ الفرص على المدى المتوسط.

الفصل الخامس: إدارة المخاطر المالية على المدى المتوسط

يستعرض هذا الفصل بعض المخاطر المالية الرئيسية التي تواجه الدولة والتي قد يكون لها أثر كبير على أداء المالية العامة، خاصة في ظل الظروف العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة، مع تسليط الضوء على الإجراءات التي تتخذها الحكومة، للتخفيف من التأثيرات المحتملة لتلك المخاطر على المدى المتوسط.

فلم تكن مصر بمعزل عن الصدمات والأزمات العالمية والتوترات الجيوسياسية واندلاع الصراعات في أوروبا وفي منطقة الشرق الأوسط، والتي أسفر عنها عرقلة حركة التجارة العالمية واضطراب سلاسل الإمداد مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية واضطراب حركة الملاحة في البحر الأحمر والتي أدت إلى تراجع ملحوظ في عائدات قناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

كما واجه قطاع الطاقة بعض التحديات بسبب التغير الحاد في المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة قبل عام ٢٠٢٤، مما أدى الي وجود بعض المتأخرات لصالح الشركات وتراجع الإنتاج ومما نتج عنه تدهور صافي العلاقة بين الموازنة العامة والهيئة العامة للبترول.

واتخذت الخزانة العامة الإجراءات اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر والتزام بتحقيق المستهدفات المالية، حيث اتخذت وزارة المالية العديد من الإجراءات لضمان معدلات نمو مرتفعة للنتائج المحلي الحقيقي ولدفع النشاط الاقتصادي بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتسهيلات الضريبية والجمركية، وهو ما يعد هدف رئيسي للسياسة المالية حالياً حيث تستهدف الخزانة تعبئة الإيرادات الضريبية من خلال تعافي النشاط الاقتصادي وعودة حركة التجارة ومساهمة أكبر من قبل القطاع الخاص ليصبح المحرك الأساسي للنمو.

وهناك مخاطر مالية خلال العام المالي الحالي والقادم وعلى المدى المتوسط وتتمثل في الآتي: -

١- التباطؤ في تراجع أسعار الفائدة مقارنة بالمتوقع، مما قد يؤدي إلى زيادة مدفوعات الفوائد لأجهزة الموازنة،

٢- ارتفاع المخاطر المحتملة نتيجة ارتفاع حجم الضمانات لأهم القطاعات خاصة لقطاع الطاقة،

٣- الصدمات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وقدرة جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات أو على الامدادات من السلع الرئيسية،

٤- التطورات الجيوسياسية وتأثيراتها المحتملة على أداء الاقتصاد.

وعليه، تلتزم وزارة المالية باستمرار التحسن في إدارة دين أجهزة الموازنة لمواجهة مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، وكذلك اعداد خطة للتعامل مع تحديات قطاع الطاقة بشكل متكامل والتي تستهدف عودة التدفقات الإستثمارية وعودة معدلات الإنتاج وترشيد الاستهلاك مما يخفف الضغط على موارد الخزانة العامة للدولة والتوسع في استخدام الدعم النقدي بدلاً من الدعم العيني المتبع حالياً وتبني برامج اجتماعية على غرار برنامج تكافل وكرامة لضمان وصول الدعم لمستحقيه. وذلك مع استمرار تبني تطبيق برنامج التحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار البترول، وبحث سبل تطبيق برامج تحوط للسلع الأخرى كالفحم والسلع الغذائية الاستراتيجية، بالإضافة الي ادراج احتياطات مالية بالموازنة العامة للدولة للتحوط ضد مخاطر ارتفاع الأسعار بموجب قانون المالية العامة الموحد (المادة ٢١).

وهناك "مخاطر إيجابية" قد تنعكس على أداء أفضل من المتوقع للمؤشرات الاقتصادية والمالية العامة خلال العام المالي الحالي والقادم وعلى المدى المتوسط وتتمثل في الآتي: -

١. استمرار تحسن الأوضاع الجيوسياسية وعودة الاستقرار في المنطقة مما سيكون له تأثير إيجابي على إيرادات قناة السويس وسيكون لذلك تأثير إيجابي على إيرادات الموازنة العامة،
٢. استجابة أعلى وأقوى من القطاع الخاص للإصلاحات الهيكلية التي تتم على كافة جوانب الاقتصاد مما سيكون له مردود أعلى على نمو النشاط الاقتصادي بأكثر من المقدر وبالتالي ارتفاع فرص التشغيل والاستثمارات الخاصة،
٣. انخفاض أسرع من المتوقع لمعدلات التضخم مما سيكون له تأثير إيجابي على انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تحسن مؤشرات خدمة الدين وخفض العجز الكلي مما سيؤدي إلى خفض الاحتياجات التمويلية،
٤. استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وارتفاع مرونة الاقتصاد المصري أمام الصدمات الخارجية مما سيؤدي إلى تحسن درجة التصنيف الائتماني السيادي لمصر وبالتالي تحسن ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري وانخفاض تكلفة التمويل.